وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري – تيزي وزو –

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

فرع فلسفة

دور المجتمع المدني

في نظرية العدالة عند جون رولز

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص فلسفة سياسية

إعدادالطالبة:

- عياش سامية

إشراف الأستاذ :

- حشلاف يونس

السنة الجامعية: 2014- 2015

كلمة شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف نائب عميد الكلية على ما بذله من جهد ومنحه من وقت وتعب معنا كثيرا في مساعدتنا لإتمام هذا البحث

والذي لم يبخل علينا بأية معلومة الأستاذ ***حشلاف يونس،*** *كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس بقسم الفلسفة السياسية جامعة مولود معمري - تيزي وزو- كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية*

خاصة الأستاذ بلخير والأستاذ منصر والأستاذ باجي والأستاذ زازون والأستاذة عامر والأستاذ فضيل إدير الذين لم يبخلوا علينا بأية معلومة أثناء مشوارنا الدراسي.

وكل من أمدنا بيد العون لإثراء هذا البحث بمزيد من الأصالة والعمق ونسأل الله أن يهدينا جميعا سبيل الرشد والنور .

راجين من الله تعالى أن يكون هذا العمل تمهيدا لدراسة موسوعية عن فكر جون رولز في المستقبل القريب إنشاء الله والله ولي التوفيق.

-الباحثة-

الإهداء

أحمد الله الذي لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار

إلا بطاعته،الذي أنار دربي

وحبب لي سبيل العلم والمعرفة وألهمني الصبر لإنجاز هذه المذكرة

أهدي ثمرة جهدي إلى:

التي طالما إنتظرت هذه اللحظة وأذابت شمعة شبابها لتنير دربي ومستقبلي إلى القلب الكبير ومن أرضعتني الحب والحنان ورمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض إلى ملاكي في الحياة وسر الوجود، إلى من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى ما أملك في الوجود أمي الغالية والحبيبة أسأل الله أن يطيل في عمرها لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول إنتظار.

إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أرجوا من الله أن يطيل عمرك ، وستبقى كلماتك نجوم

أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من إفتقدتهما منذ الصغر ومن يرتعش قلبي لذكرهما إلى اللذان لم أستطع نسيانهما إلى من شجعاني على العلم جدي وجدتي غمدهما الله بأوسع رحمته وغفرانه.

إلى من ضمتهم الحياة معي، إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي إخواني الأعزاء الذين ساندوني طيلة مشواري الدراسي خاصة أخي ياسين وهو بمثابة أب ثان لي، إلى أخواتي العزيزات سميرة، ليندة، سيليا اللواتي شاركت معهن أفراحي وهمومي.

إلى الروح التي سكنت روحي، إلى النور الذي يضيء طريقي، إلى من علمني التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من ساندني طيلة مشواري الدراسي ماديا ومعنويا، والذي كان إلى جانبي كل ثانية وتقاسمت معه أحلى الذكريات، إلى من يسكن قلبي وحب حياتي زوجي **"ياسين"** وإلى كل عائلته خاصة رزقي .

إلى أعز الصديقات زوينة، فطة، نوال، مينة، كاهنة، فريزة .

سامية

الفهرس:

كلمة شكر وتقدير

إهداء

مقدمة.....أ

الفصل الأول:

المجتمع المدني قبل رولز

المبحث الأول: عند اليونان أفلاطون نموذجا.....12

المبحث الثاني: في القرون الوسطى القديس أوغسطين نموذجا.....15

المبحث الثالث: في العصر الحديث إيمانويل كانط نموذجا.....17

الفصل الثاني:

المجتمع المدني العادل والمنصف لدى جون لورز

المبحث الأول: مفهوم المجتمع الجيد التنظيم.....27

المبحث الثاني: المجتمع المدني والليبرالية السياسية.....32

المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية لمجتمع عادل ومنصف.....39

الفصل الثالث:

مستقبل المجتمع المدني.

المبحث الأول: عوائق بيروقراطية.....54

المبحث الثاني: عوائق اقتصادية.....59

المبحث الثالث: عوائق شخصية.....62

خاتمة.....65

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

المقدمة

تعتبر الأفكار السياسية لأي مفكر بمثابة المرآة التي تعكس الظروف والأوضاع التي عاشتها المؤسسات السياسية التي عاصرها ومدى تفاعل أفكاره مع مجتمعه، وفي هذا الصدد يقول **"هيجل"** *أن الفيلسوف هو إبن عصره "[1]، كما يعبر عنها هو كشخص محايد بالنسبة للظاهرة السياسية، فما الفكر السياسي إلا مواجهة للأوضاع القائمة مع تقييم وصفة علاجية معنوية لحكم الأفراد كإعادة ترتيب وتحليل الأوضاع والحقائق القائمة في المجتمع، وفقا لنمط مثالي أخلاقي يضعه المفكر السياسي الذي لا يوجد في أي مكان إلا في ذهنه، إذ يعمل على تطوير تفسيرات معينة بناءا على تلك الوصفات لرسم أوضاع مخالفة كما هو قائم وعادة لا يستطيع المفكر أن ينقل الأوضاع القائمة مباشرة برسم صورة مثالية مخالفة لما هو موجود في الواقع ضمن منهج معين، وأن الإهتمام بما حدث وبما كان قائما هو محور التساؤل، وبالتالي فإن ما يعكسه المفكر وما يصل إليه من نتائج هو في الواقع موجه بواسطة الحقائق للإجابة عن هذا السؤال، رابطا بين الواقع والأحداث، بحثا عن كل ما له تأثير لتغيير الوضع السائد، وهذا ما ذهب إليه جون رولز في فكره السياسي إهتماما بفكرة المجتمع المدني العادل والمنصف على مر الزمن، على الرغم من التاريخ الزاخر والوافر بأنداد لهذا الفيلسوف من فحول وزعماء المفكرين والفلاسفة، ممن إهتم بالمجتمع المدني العادل والمنصف في فكره السياسي، وفي هذا الصدد لا يفوتنا أن نشير أن فكرة جون رولز عن المجتمع المدني العادل وعن العدالة لها بصمتها على تاريخ الفكر الفلسفي السياسي في القرن العشرين.

---

*- هيجل: (1770-1831) فيلسوف ألماني يعتبر من مؤسسي الفلسفة المثالية الألمانية.

(1)- **رواد الفكر السياسي الغربي الحديث**، د فضل الله محمد إسماعيل ،دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة ،2008،ص،123.

إهتم جون رولز بالسياسة حتى أواخر أيام عمره وذلك بتأليفه كتابه المشهور والموسوم "نظرية في العدالة " 1971، وذلك للتعبير عن الأوضاع التي كانت أنذاك، أذ ظهر الكتاب في "عانت فيها الفلسفة السياسية خاصة في الفكر الأنجلوسكسوني من خمول وركود هو إلى الموت أقرب في السنوات السابقة واللاحقة للحرب العالمية الثانية "[1]، إذ مفهومه عن العدالة بمعنى الإنصاف يمثل أهمية رئيسية لما يجري من مناقشات معاصرة للمجتمع المدني، فهذا المفهوم الخاص بالعدالة يمثل إستجابة لما كان سائد أنذاك وذلك في المجتمع الأمريكي كيف يمكن أن يشكل الناس من المسار العام للمجتمع بعد أن " كانوا بعيدين كل البعد عن المجتمع المدني وعن المسائل المطروحة فيه، وذلك بحكم العرف والقانون والوظائف والحقوق والمشاركة السياسية "[2]، فقد إعتمد جون رولز على مبادئ العدالة وذلك للوصول إلى المجتمع المدني أو قيام المجتمعات المدنية، فللعدالة قيمة ذات أهمية كبيرة للمجتمع المدني، بحيث يعتبر المجتمع المدني مجموعة من أفراد لكل منهم مصالحه التي يريد أن يسعى ورائها، فغالبا ما تكون هناك صراعات حول كيفية توزيع هذه المنافع، ولهذا تصبح مبادئ العدالة مهمة بالنسبة للمجتمع المدني وهي أهم قيمه الجوهرية.

---

(1)- أنطوني ديك رسبني وكينيث مينوج ،**أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة** ،تر،نصار عبد الله، مكتبة الأسرة،دون بلد،دون سنة،ص،124.

(2)- المرجع نفسه،ص،125.

إيمانا منا أن الأفكار السياسية لا تنشأ من فراغ أو من العدم كما أنها لا تنتهي إلا لشيء وغاية ما، فإن بحثنا هذا تناول دور المجتمع المدني في نظرية العدالة عند جون رولز، ويمكن صياغة إشكاليته غلى النحو التالي :

ماهو دور المجتمع المدني بكل مؤسساته في تحقيق العدالة عند جون رولز؟.

وللإجابة عن إشكالية الموضوع والإحاطة بها من جميع جوانبها وضعنا تصميما يقسم البحث إلى مقدمة وفصول يستدعي كل منها الآخر وخاتمة، فقد قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول وهذه الفصول تتضمن مباحث، إذن إعتمدنا على الخطة التالية :

مقدمة :

وهي عبارة عن إحاطة لموضوع البحث.

الفصل الأول:

نعرض فيه ثلاثة مباحث بعنوان "المجتمع المدني قبل رولز".

المبحث الأول:

نعرض فيه المجتمع المدني عند اليونان وأخذنا أفلاطون نموذجا.

المبحث الثاني:

نعرض فيه المجتمع المدني في القرون الوسطى وأخذنا سانت أوغسطين نموذجا.

المبحث الثالث:

نعرض فيه المجتمع المدني في العصر الحديث وأخذنا إيمانويل كانط نموذجا.

الفصل الثاني:

نعرض فيه "المجتمع المدني العادل والمنصف لدى جون رولز".

المبحث الأول:

نتناول فيه مفهوم المجتمع الجيد التنظيم.

المبحث الثاني:

نتناول فيه المجتمع المدني والليبرالية السياسية.

المبحث الثالث:

نتناول فيه المؤسسات الإنسانية لمجتمع عادل ومنصف وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة فروع .

أولا : الأسرة المؤسسة الأساسية.

ثانيا: الديمقراطية الدستورية.

ثالثا: المؤسسات الإقتصادية.

الفصل الثالث:

نتناول فيه " مستقبل المجتمع المدني".

المبحث الأول:

عوائق بيروقراطية.

المبحث الثاني:

عوائق إقتصادية.

المبحث الثالث:

عوائق شخصية.

الخاتمة:

تضمنت ما توصلنا إليه من نتائج ينتهي إليها بحثنا هذا المتواضع معتمدين في هذا لبحث على المنهج التحليل*.

أسباب إختياري لموضوع للبحث :

بما أن الفكر السياسي يعد من الركائز السياسية، فقد تطرقنا لموضوع **"دور المجتمع المدني في نظرية العدالة عند جون رولز"** ، ولقد دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية، وكان من بين الأسباب الذاتية لإختيار الموضوع ومحاولة البحث فيه هو توجيه إهتمامنا الفلسفي منذ الدراسة الجامعية في جامعة مولود معمري نحو الفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة وبالتحديد الفلسفة الأمريكية، أما بالنسبة للأسباب الموضوعية لأن جون رولز يعتبر من أحد الوجوه البارزة والمنخرطة في النقاش السياسي المحتدم حول مستقبل الديمقراطية في العالم المعاصر، وما آلت إليه الحداثة السياسية وما تخللها من أزمات وتوترات بين الحرية والمساواة ، بين الدولة والفرد بين العدالة والخير، بين الإستقلالية والعمومية ، أما عن سبب إختياري لهذا الفيلسوف "جون رولز"، فهو يعود إلى كونه أحد الفلاسفة السياسيين القلائل الذين فتحوا نقاشا سياسيا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية بين الليبرالية اليسارية المناهضة للفوارق وما تمثله من مخاطر على التماسك الإجتماعي والتوافق السياسي، وما تمثله الليبرالية الجديدة المناهضة للعدالة التوزيعية وما تمثله من مخاطر على الحريات الفردية . هذه الأسباب وغيرها جعلتنا لا نستطيع أن نهمل أو نحرم أنفوسنا من الإستمتاع بقراءة فكر رولز والبحث فيه لكونه يرسي فينا روح التشويق وحب الإستطلاع ويبعث فينا أمل العيش في مجتمع يسوده العدل والإنصاف.

---

*- المنهج التحليلي:يقوم هذا المنهج على عمليات ثلاث التفسير والنقد والإستنباط وقد تجتمع هذه العمليات كلها في سياق بحث معين.

الهدف من البحث:

يتضح من كيان وثنايا ما تقدم ، أن هذا هذا البحث يستهدف أولا التعريف بفكر جون رولز الفلسفي والسياسي كنموذج أصيل وكرائد من رواد الفكر الفلسفي والسياسي الأمريكي ونظرا لغزارة أنتاجه الفكري وموسوعيته ف'نه ليس من وسعنا ان نعرض بالتفصيل ما قدمه لنا أهم فيلسوف غربي في سلسلة من خلال بحث واحد لكونه غزير وعميق وطويل لا يمكن حصره في بحث واحد.

صعوبات البحث :

لا يخلوا أي بحث من الصعوبات فمن بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعدادنا لهذا البحث هو قلة المصادر والمراجع في مكتبتنا الجامعية التي تخدم هذا الموضوع وتزيد من إثرائه، إلا أنه بفضل الأستاذ المشرف تمكننا من تجاوز هذه الصعوبات والحمد لله.

الفصل الأول

- المجتمع المدني قبل رولز-

يمثل الفيلسوف الأمريكي جون رولز john rawls نقطة تحول هامة في تاريخ الفلسفة السياسية المعاصرة والفكر الفلسفي بصفة عامة ،يعتبر جون رولز من أعلام الفكر الفلسفي السياسية المعاصرة حيث ترك بصمة في تاريخ الفكر السياسي وذلك من خلال كتابه المشهور والموسوم نظرية في العدالة عام 1971 .

ولد جون رولز في 21 فيفري 1921 في أمريكا وهو فيلسوف أمريكي ليبرالي ،أستاذ في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية ،ويعتبر من المنظرين لليبرالية الجديدة ذات الميول الإشتراكية حيث إهتم بالعدالة الإجتماعية كما "عرف بالتواضع الجم والإبتعاد عن الأضواء والشهرة ولا يعرفه سوى تلاميذه وزملائه "[1]،فهو فيلسوف منعزل على نفسه لا يحب الظهوركثيرا .

نال جون رولز سنة 1999 ميدالية للإنسانيات وقدمها له الرئيس الأمريكي بيل كلينتون،وهي ميدالية لا تمنح إلا للشخصيات التي قدمت أعمال وسعت من مجال المعرفة أو المعارف الإنسانية والإرث الثقافي ، أي الذي قدم أعظم عمل زاد من تطوير الزاد الثقافي، كما وصف وليام فيريس "عمل جون رولز بالعمل الذي يمثل قيمة لا تقدر للإنسانية وقد قال عنه أنه واحد من الفلاسفة السياسيين الأكثر تأثيرا في القرن العشرين "[2] .أي أنه أحد رواد الفلسفة السياسية المعاصرة في القرن العشرين من دون منازع وذلك عن طريق مؤلفه الموسوم نظرية في العدالة كما قال عنه أيضا جوناتان وولف أنه "قد يكون هناك نزاع حول أحد على أن الفيلسوف الأكثر أهمية في القرن العشرين ولكن لن يختلف أحد على أن الفيلسوف هو جون رولز "[3] أي أنه لا خلاف بين إثنين على أن هذا الفيلسوف قد قدم للفكر الفلسفي السياسي إضافة كبيرة.

---

(1)-جاكلين روس،**الفكر الأخلاقي المعاصر** ،تر. عادل العوا، عويدات للنشر والتوزيع بيروت 2001 ص 91.

(2)-المرجع نفسه ، ص 93.

(3)- المرجع نفسه، ص 99.

كما نجد أن هذا الفيلسوف قد ترك العديد من المؤلفات ساهمت في إثراء الزاد الثقافي وتتمثل

أهمها هي:

- الليبرالية السياسية .

- قانون الجماعات البشرية.

- قانون الشعوب .

- العدالة كإنصاف

- نظرية في العدالة "

بالفعل لقد حقق كتاب "نظرية في العدالة" عام 1971 نجاحا كبيرا حيث بلغت مبيعاته 250.000 نسخة بين سنتي 1971-2003، وبسرعة هائلة قد ترجم الكتاب إلى العديد من اللغات فقد ترجم إلى" اللغة الألمانية سنة 1975 وإلى البرتغالية سنة 1981 وإلى الإسبانية 1979 والإيطالية سنة 1982 و الفرنسية عام 1987 وترجم إلى العربية سنة 2002"[1]، أما الأعمال العلمية والمقالات التي ناقشت أطروحات الكتاب فقد بلغت 5000 دراسة سنة 2002 وهكذا نجد أن نظرية العدالة لجون رولز تعد أحد النصوص الاكثر شهرة في حقل الفلسفة الأخلاقية النظرية والسياسية لا في العالم الأنجلو سكسوني فقط وحتى في أوربا .

تعد العدالة من أهم قيم المجتمع المدني بل هي قيمة جوهرية تدعم الفصل بين صراعات الأفراد على مختلف ألوانهم، فلما أصدر في عام 1971 جون رولز كتابه الشهير "نظرية في العدالة " لم يكن إسمه يحظى بالكثير من الشهرة في الأوساط الأكاديمية، لكن بعد ذلك أصبح أحد أعلام الفلسفة السياسية بل وصف هذا المؤلف بأنه تحفة فريدة وإسهام هام في ميدان الفلسفة السياسية، بل إن هناك الكثير من المهتمين من ربط بين هذا الكتاب والأعمال

(1)- جاكلين روس ،المرجع نفسه ص. 96.

الخالدة لأفلاطون وجون ستيوارت ميل وإيمانويل كانط .

فضلا عن ذلك فقد "إختير هذا الكتاب من باب عرض الكتب الجديدة بمجلة نيويورك تايمز كواحد من أهم كتب صدرت عام 1971"[1] ، أي انه نال مرتبة راقية بين أهل الفكر والثقافة بفضل هذا الكتاب الذي جعل جون رولز من أهم المنضرين للعدالة كنظرية سياسية وكمفهوم سياسي عادل .

إن سعي رولز لإيجاد موقف مثالي في مسألة العدالة بوصفها قيمة ومثالا في جل أعماله ليس إلا محاولة لحل المشكلات التي سادت منذ شروعه في معالجة هذه المسألة ،حيث غاب التنوع والحضور الأخلاقي ، وهذا لمصلحة شبه مطلقة للتوجه النفعي بصيغته الخاصة التي تبنتها الليبرالية الجديدة وهذا هو الأمر الذي له أثر سلبي في تحقيق العدالة ، فقد كان فكر وهدف رولزالسياسي هو إعادة الإعتبار إلى الفلسفة السياسية بصورة مؤسسة على الأخلاق ، كما أن نظرية سياسية بالدرجة الأولى مبنية كذلك على أسس ومبادئ أخلاقية من جهة أخرى ، كما إشتغل على "إحياء فلسفة العقد الإجتماعي السياسي وإعادة صياغتها تأسيسا على فلسفة الواجب "[2] ، بحيثإستطاع أن يقرأ مؤشراته في مرحلة مبكرة وتمكن من معرفة ما يهد الإستقرار البشري . بمعنى أنه رأى ان النظام الليبرالي سوف لن يكون ناجحا وذلك لما يحمله من بذور الظلم والعنف وعدم الإستقرار .

---

(1)- أنطوني دي كرسينى وكينيث مينوجن ، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة** ، ترنصار عبد الله ، مكتبة الأسرة 1992 ، ص 132.

(2)- بول ريكور ، **العادل** ، ج1 ، تر جماعة من المترجمين المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، تونس دون سنة ، ص ،119.

لقد إشتغل جون رولز بكيفية تجسيد نظرية العدالة رغم الصعاب التي واجهها، حيث حاول أن يجعل من العدل أحد القيم الأولى ولما لا أن يجعلها الفضيلة الأولى التي يمكن أن توصف بها المؤسسات الإجتماعية بما في ذلك نقابات العمل الكنيسة، وكل المؤسسات الإجتماعية بحيث توظف مبادئ العدالة في كل أعمالها إذ تعطي للمواطنين نفس فرص العمل والحرية المتساوية أيتعدل بين المواطنين بهذا يسود العدل والمساواة في كل المؤسسات الإجتماعية أي في المجتمع.

إن المجتمع المدني في جوهره يمكن أن يتصف بالتوتر ما بين وجهة نظر فردية مضمونهاتوفير الحقوق الأساسية للفرد وبين البعد الإجتماعي للمجتمع الذي يعكس الحاجة إلى إحترام متطلبات الفضيلة المدنية، والهدف من وجود مجتمع مدني هو " السماح للأفراد بإتباع مفاهيم الذاتية في الحياة واحترام قيود والتزامات الفضيلة المدنية " [1]، أي الغاية من وجود مجتمع مدني هو بتوظيف الذات في الحياة أي توفير لهم الحرية ولكن تحت قيد أو شرط أساسي ألا وهو إحترام الإلتزامات والقيود التي وضعتها الفضيلة المدنية أو رسمتها الدولة أو المجتمع.

ما من أمل ينشده الإنسان في عالمنا وزماننا يتوق إليه بشغف، يفوق ما يتوق إليه في مجتمع مدني عادل ومنصف وهو مجتمع يحرر مستقبل البشرية من عنائها الأكبر وهو العيش في ظلم وإستبداد وعنف، في عالم كثرت فيه الحروب حيث أصبح الفرد يعيش في خوف دائم، ولهذا لقد شكل المجتمع المدني نقطة ومحل بحث ونقاش حيث أثيرت العديد من التساؤلات خاصة في إطار قدم هذا المصطلح ،حيث نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفلسفة السياسية اليونانية حيث أشار إليه أرسطو بإعتباره " مجموعة سياسية تخضع للقوانين " [1]، أي أن أرسطو لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة لدى أرسطو بصفة خاصة والفلسفة اليونانية بصفة عامة يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا وأعضاؤه هم المواطنون اللذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها، وقد دعا أرسطو إلى تكوين

(1)- ستيفن ديلو ،**المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية** ،تر ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، القاهرة ، 2000 ،ص،50.

مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة .

كما نجد هناك تعريفات عدة للمجتمع المدني في الفلسفة الليبرالية المعاصرة، إذ نجد المفكر والمناضل الإيطالي **أنطونيو غرامشي** في القرن العشرين قد طرح فكرة المجتمع المدني كمفهوم مركزي، ويرى " أن المجتمع المدني ليس ساحة للصراع الاقتصادي بل ساحة للصراع الإيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الإيديولوجية " [2]، أي أن هذا المجتمع المدني ليس ساحة للصراع الاقتصادي بل هو إتباع إيديولوجية معينة لخدمة مصالح مختلفة، كما نجد كارل ماركس الذي عرف المجتمع المدني على أساس أنه " ساحة للصراع الطبقي "[3]، وبهذا فإن ماركس في تفسيره لمفهوم المجتمع المدني ركز على العوامل الفكرية والثقافية كما ركز على الطابع التنافسي وتجاهل الطابع التكاملي .

باعتبار مصطلح المجتمع المدني مصطلح قديم وليس بجديد إذ تعود جذوره إلى الفلسفة القديمة ابتداء من الفلسفة اليونانية مرورا بالعصور الوسطى وصولا إلى الفلسفة الحديثة والمعاصرة ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة المجتمع المدني قبل جون رولز.

---

(1)- ول ديورانت ، **قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي** ، ط 6 ،تر ، فتح الله محمد المشعشع ، مكتبة المعارف بغداد ، بيروت ،1988، ص. 104.

(2)- كريم أبو حلاوة ، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني** ، دار الأهالي ، دمشق ، 1998، ص، 83.

(3)- **إتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث** ،ط3 ، تر ، مهدي محفوظ ،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007، ص،255.

أولا : المجتمع المدني عند اليونان

أفلاطون نموذجا : (348- 427)

إن الدولة المثالية التي قدمها أفلاطون في كتابه " الجمهورية " هي تحقيق الأفكار المقدسة في الحياة الاجتماعية السياسية ، وينطلق أفلاطون في بناء الدولة المثالية العادلة من " مفهومه بين التطابق بين الكوسموس أي الكون والدولة والروح الفردية الإنسانية ، وتتضمن الفكرة المثالية الفعلية عن العدالة أن الإنسان العادل مجانس للدولة العادلة "[1]، إذ يمثلها بالقوى الثلاث للنفس البشرية العاقلة الغضبية الشهوانية تتطابق معها وظائف الدولة الثلاث :التدبيرية والدفاعية والإنتاجية ،ومعنى هذا أن العدالة عند أفلاطون تكون في النظام أي في حالة تكون كل طبقة تقوم بمهامها الخاص بها بحيث لا يتدخل أحد في عمل أو مهام الأخر ، فكل مواطن ، أو فرد قد تسلم عمله الخاص فلا يعمل خارج نطاق ما عين له ،كما أن كل طبقة مهمة للوصول للعدالة وضرورية للصالح العام ،فالحكمة أي طبقة الفلاسفة اللذين يجسدون القدرة على الحكم السليم فهم القادرين على شد زمام الحكم ضرورية للحكم والشجاعة أي طبقة الجنود والمحاربين ضرورية لتقديم الحماية المسلحة للدولة فالدولة بحاجة لجنود يحميها ،والصبر أو ضبط النفس وهم طبقة العبيد والحرفيين والمزارعين والمنتجين فهذه الطبقة يجب أن تطيع الطبقتين العاقلة والغضبية أي الحكمة والشجاعة .

الجمهورية : هو عبارة عن محاورة ألفها أفلاطون عام 380 قبل الميلاد على لسان أستاذه سقراط ،يتحدث فيها عن تعريف العدالة والنظام وطبيعة الدولة العادلة والإنسان العادل، وتعد المؤلف الرئيسي لأفلاطون وأسماها كاليبوس .

(1)- ف.س.نرسيسيان ،**الفكر السياسي في اليونان** القديمة ،ط1 ،تر، حنا عبود ، الأهالي لطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ،1999،ص،112.

يشير أفلاطون ولو بطريقة غير مباشرة إلى الحاجة إلى مجتمع مدني، حيث لا يمكن أن نتصور أو نتخيل كيف يمكن أن نحيا بدون مجتمع مدني حيث يمكن أن نزعم "أن الملك الفيلسوف لن يكون قادرا على تحقيق أهدافه إلا في نظام خاص متمثلا في الجمهورية الأفلاطونية فهكذا فقط يمكن تنظيم المجتمع بحيث نكون على يقين من أن الحكم سيؤول إلى من هم أعظم حكمة وفقه، وهكذا سيشعر الفلاسفة أنهم قادرين على الانخراط في الفلسفة "[1] وخارج هذا النمط من المجتمع لن يكون هناك من فيلسوف لديه ما يكفي من أمان لممارسة الفلسفة، بحيث في جمهورية أفلاطون فقط نجد المجتمع مصمما لحماية الفيلسوف بحيث يكون حرا في ممارسة فنه كما أن أفلاطون في جمهوريته فقط "يمكن تصميم النظام التعليمي لكي يطور بشكل حقيقي من الفطنة الفلسفية عند الأفراد فإن الشخص ذو القدرة الفلسفية لن يكون قادرا على تطوير موهبته الفلسفية أكثر من أي أنشطة أخرى " [2] بمعنى أن جمهورية أفلاطون الفيلسوف له شأن عظيم في المجتمع، إذ تعطى له كل الأولوية والأفضلية والاهتمام أكثر للتدريب على الفلسفة أكثر من أي أنشطة أخرى حيث أن المجتمع يحمي الفيلسوف.

إذن أفلاطون يرى ان المواطن أو الفرد بحاجة إلى المجتمع المدني، إذ لا يمكن للبشرية أن تعيش بدون مجتمع مدني لحماية حقوقهم وحرياتهم .كما أنه في المجتمع المدني يمكن أن يكون الإنسان فاضلا كما أن المجتمع المدني ضروري لبلوغ العدالة، بحيث أن الدولة تعمل على ترسيخ

(1)- ستيفن ديلو،مرجع سبق ذكره،ص،91.

(2)- المرجع نفسه،ص،91.

(3)- المرجع نفسه،ص،91.

العدل والعدالة بين المواطنين كما أن المجتمع المدني عند أفلاطون ضروري لحماية طبقة الفلاسفة والتي تعتبر أعظم طبقة في جمهورية أفلاطون، رغم هذا كله إلا أننا نجد أن أفلاطون لم يرحب كثيرا بمصطلح المجتمع المدني ولم يتبناه كثيرا.

يستند أفلاطون إلى " أن الملك الفيلسوف لا يمكن له أن يزدهر إلا في مجتمع يتوفر فيه حيزا مستقلا يعمل في إطار بيئة أخلاقية أكبر مكرسة لتأمين حقوق الناس " [1]، بمعنى أن الفيلسوف الذي يعتبره أفلاطون في جمهوريته ملكا لا يمكن له أن يتطور ويتقدم ويرتفع إلا في غضون وجود مجتمع مدني تسود فيه الفضائل الأخلاقية، وحيث أن الملك الفيلسوف عنده قد لا يدافع عن مجتمع مدني بهذا الشكل فإنه من الصعب أن نتخيل كيف يمكن أن نحيا بدون مجتمع مدني.

بالنسبة لمؤيدي المجتمع المدني فهم من شأنهم أن يعتبروا أن المجتمع المدني يمكن أن يحمي الفلاسفة من عدم تسامح العامة، ويمكن أيضا أن يوفر التدريب الذي يحب أن يحصل عليه الناس لكي يصيروا فلاسفة، وإلا فإننا نعرض الفلسفة للخطر بربطها بصيغة من حياة النخبة التي تهدد الحريات الأساسية التي يحميها المجتمع المدني والتي تعد الفلسفة بحاجة إليها . إذن أفلاطون يرى أنه ليس من الممكن أن نعيش بدون مجتمع مدني وذلك لحماية الحقوق والحريات الفردية .

(1)- الأب جيمس فينيكان اليسوعي ، **أفلاطون سيرته آثاره ومذهبه الفلسفي** ،ط1 ،دار المشرق ،بيروت ، 1991، ص 83.

ثانيا : المجتمع المدني في القرون الوسطى

القديس أوغوسطين (354 م 430م) نموذجا:

تعتبر سلطة القديس أوغسطين في العصر الوسيط التي لا تعادلها سوى سلطة أرسطو ، " بلغت من قوة التأثير درجة بحيث أنه ما من عقيدة وسيطية لم تستند عليها أو تستدعيها فقد كان تأثيرها واضح وكانت ينبوعا لتيارات متنوعة " [1]، بل إن نفس النصوص كانت تؤخذ بمعان شتى لتدعم مواقف متناقضة لمفكري مختلفي الأهداف والمنهج .

وسم القديس أوغسطين بطابعه أعمال العصر الوسيط، وأحيت روحه الفكر القروسطي ومنحته دفقا ودفعا غنيين، وشكل لذلك العصر إيديولوجية هيمنت مدة طويلة جدا، وعقيدة متآلفة القطاعات (لاهوتية ،فلسفية، اجتماعية وأخلاقية) ووجهة مسير ثقافي وفلسفي، كما نجده قد عالج مسائل سياسية منها الفضيلة المدنية والمجتمع المدني ونحن في هذا المبحث سنتطرق إلى المجتمع المدني عند أوغسطين، وكيف كانت نظرته إلى ما يمكن أن يسمى بالمجتمع المدني وماهي الدعائم التي إرتكز عليها ؟

كانت المسيحية في بدايتها لا تبالي نسبيا بقضايا الدولة معتبرة إياها شؤونا عابرة سرعان ما ستزول، ولكن عندما بات واضحا أن المسيحيين يجب عليهم أن ينتظروا مجيء مدينة الله، حينها إضطرت السلطات الكنيسة إلى التصالح مع العالم، وإن " العملية الطويلة التي توصلت بها الكنيسة إلى التفاهم مع الإمبراطورية أسفرت عن تبرير السلطة السياسية القيصرية ومجموعة من المواجهات النافعة لأجل وضع الكنيسة في صميم المجتمع المدني " [1] أي أن الكنيسة مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني عند أوغسطين.

---

(1)- علي زيغود، **أوغسطينوس مع مقدمات في العقيدة المسيحية والفلسفة الوسيطية** ، ط 1، دار إقرأ ، بيروت ،1983، ص،96.

شرع أوغسطين بكتابة كتابه "مدينة الله " في عام 413 بعد الميلاد ،" فأنكر في كلامه للنخبة المثقفة في المدينة الأبدية الزعم الزائد بأن الكوارث الحالية للمدينة إنما نجمت عن الإستخفاف بالطقوس القديمة فالمسيحية لم تكن مسؤولة عن سقوط روما " [2] ، إن الإحساس العام بالضعف الإنساني يقوم في صميم فهم أوغسطين للمجتمع المدني ، والبشرية عنده فاسدة فسادا كبيرا بحيث لا تستطيع أن تخطط لنفسها قيما أخلاقية ، وإن المعايير الثابتة للحقيقة والجمال والخير والمعنى مستمدة كلها من عمل الروح القدس المكثف بالأسرار ، والتاريخ هو سجل لحضور الله في الشؤون البشرية ولابد من البحث عن معناه ليس في أي نتاج للعقل الإنساني ، بل في حضور المسيح فقد كان للإغريق والرومان فكرة مفادها أن أرضية السعادة البشرية تأسست بفعل القدرة على الكلام والتدبر والعمل في المجتمع المدني .

أما أوغسطين فيقترح الآن " الإيمان والكتاب المقدس والكنيسة فالمبادئ المسيحية هي الوحيدة التي يمكنها برأيه أن تضع أساسا للسياسة وتنظيم المجتمع المدني" [3]، أي حسب أوغسطينإن مبادئ وقيم الكنيسة هي التي تصنع المجتمع المدني أو على أساسها يقوم المجتمع المدني وتنظمه كان أوغسطين مشغولا بالحاجة إلى وضع القيود فبحث عن آلية تستطيع حماية المجتمع المدني ممعنا في الخطيئة إلى حد التهلكة من خطر التفكيك ، كما أن " الخصائص المركزية للمجتمع المدني ومن بينها الحرب والملكية والرق والدولة تحدث بسبب الخطيئة ، ولكنها تعالج هذه الخطيئة ولكنها تعالج هذه الخطيئة أيضا وكلها مبنية على اللامساواة بين الكائنات البشرية " [4] ، وهذا يعني أن اللامساواة لا تنتمي إلى نظام الطبيعة م دام الله كتب للإنسان العاقل الهيمنة على الحيوانات غير العاقلة وليس السيطرة على بني جنسه ، بيد أن الخطيئة " الخطيئة تمخضت عن تراتبية في التاريخ الإنساني وخلقت في الوقت نفسه إمكانية أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني تأثير إصلاحي " [5] ، بمعنى أن مؤسسات المجتمع المدني

(1)- أوغسطين ، **خواطر فيلسوف في الحياة الروحية** ، تر،يوحنا الحلو ، دار المشرق، بيروت ،1988، ص، 96.
(2)- المرجع نفسه ،ص 98.
(3)- جون إهنبرغ ، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة** ،ط1، تر، علي حاكم صالح ، حسن ناضم ،مركز دراسات الوحدة، العربية ، بيروت ، 2008،ص،78.
(4)- سعيد عبد الفتاح عشور ، **أوربا في العصور الوسطى** ،المكتبة الأنجلو المصرية،1976،ص،359.
(5)- جون جاك شوفالييه ،**تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**،ط5،تر،محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،2006،ص ، 151.

تأثير كبير وأهمية عظيمة في إصلاح المجتمع المدني، كما نجد أوغسطين قد حول المجتمع المدني الكلاسيكي الذي قام لدى الإغريق والرومان مكان حلبة النقاش الهام والفعل الأخلاقي إلى آلية قسرية تحقق غايات الله عن طريق إنزال العقاب للفئة الضالة والمنحرفة والتخفيف من وطأة الخطيئة، وحتى إن كان المجتمع المدني لا يستطيع مخاطبة القلب فإنه يستطيع أن يجبر الإنسان الفاسد، كما لو أنه يرعى إخوانه، أي أنه يكون إنسان يخاف على غيره كما يخاف على نفسه وإخوانه بحيث يعامل الغريب كما يعامل أخاه.

كان أوغسطين واقعيا في تفكيره بشأن سلطة الدولة ،فقد أودع المسؤولية الكبرى بالنسبة للمجتمع المدني عن الكنيسة التي تقوم بتوفير قدر كاف من الأمان في عالم محكوم عليه بالفوضى التي تبنتها القوة الشيطانية .

يبدو أن عالم أوغسطين ليس من شأنه أن يتسع لتجربة المجتمع المدني بالصورة الكاملة أو بما يكفي لذلك، فالمؤمنون عنده يعيشون في خوف من إرتكاب الخطيئة لذلك فمن الوارد أن يكونوا في حالة خوف من حريتهم فهم في الحقيقة يميلون إلى رؤية حريتهم بوصفها إفصاح عن الخطيئة ومن غير الوارد إذن أن يظهر في المجتمع الذي صوره أوغسطين حيزا مستقلا .

المبحث الثالث : المجتمع المدني في العصر الحديث إيمانويل كانط نموذجا

يؤكد "إيمانويل كانط" أن الإنسان إجتماعي بطبعه، ومن هنا تأتي أهمية تنظيم المجتمع بطريقة تسمح لكل عضو فيه أن يمارس حريته وأن يحقق غايته الأخلاقية، "ومبادئ التشريحفي رأي كانط هي القادرة على تحديد أطر وجوانب هذا التنظيم "[1]، إضافة إلى أن كانط قد عرّف على " أنها وحدة عدد من الناس تحت سلطة قوانين تشريعية وتستند إلى مجتمع بصفتها منظمة إجتماعيا "[2]، أي انها منظمة بقوانين الحق إلى مبادئ الحرية و المساواة والإستقلال وهذا متعلق بالمواطنين أي يجب أن يكونوا أحرار .

---

*- إيمانويل كانط (1724-1804) فيلسوف ألماني من رواد الفلسفة الغربية الحديثة تميزت فلسفته بالنقد .

(1)- عبد الرحمان بدوي ،**إيمانويل كانط فلسفة القانون والسياسة** ، وكالة المطبوعات ، الكويت، 1979، ص، 5.

(2)- ستيفن ديلو ، مرجع سبق ذكره ،250.

" أن لب التاريخ ومعناه هو الحد من الخصومة والعنف والاعتداء الذي بين الدول ن وهذا توسيع متواصل لدائرة السلام "[1]، أي أن هدف وغاية التاريخ هو التخفيف من دائرة الحروب والقتال الذي بين الدول بكل الأشكال وهو ينادي بالتقدم وزرع روح الإنسانية، وإن لم يتجه التاريخ في سيره نحو تحقيق هذه الغاية التي تهدف إليها الطبيعة لكان سخفا يدور في حلقة من السخافة التي لا تنتهي، إذن كانط قد ربط بين السلام والمجتمع المدني فلكي يقوم المجتمع المدني يجب أن يكون هناك سلم وسلام في المجتمعات .

يقوم المجتمع المدني عند كانط على " وجود القوانين التي وضعت وكرست بحكم الدستور من أجل تأمين الحقوق لجميع المواطنين، وعلى الدولة في المجتمع المدني أن يعتمد على القوانين التي تحمي حقوق الناس "[2]، بحيث يقوم المجتمع المدني على القوانين إذ ينظمه القانون وذلك لكي تحافظ الدولة على حقوق وحريات المواطنين جميعا، إذ يجب على الدولة أن أن تأحذ بعين الإعتبار القوانين التي تخدم المواطنين وتوفر وتحمي حقوقهم، وبقبول الأفراد سلطة الدولة عليهم إذ أن يحافظوا على أساس الدولة لتأمين حقوقهم، واهذا السبب أي بقبول سلطة الدولة يدخلون في المجتمع المدني، فمنح الحقوق الأساسية للناس يتفق مع المبدأ الكانطي الرئيسي القائل بأنه على الأفراد أن يعاملوا بعضهم كغايات، هذه هي الحالة التي بسببها إعتقد كانط أن الأفراد في المجتمع المدني لا يعاملون كغايات إلا عندما يتمتعون بحرية متساوية، لكن من الواضح أن هذه الحرية ليست ممكنة ما دام أن الأفراد لا يملكون حقوق أساسية متساوية ، وبالنسبة لكانط يتمثل المبدأ الكلي للحق في " كل فعل يمكن بنفسه أو بالحكمة التي يمثلها، ان يجعل من حرية كل فرد ملازمة لحرية كل شخص آخر بما يتفق مع قانون عام صحيح "[3]، وهذا دليل على أن المواطنين في المجتمع المدني لهم نفس الحريات فحرية هذا

(1)- أحمد امين، زكي نجيب محمود ،**قصة الفلسفة الحديثة** ،ط5، مطبعة الحيز للتأليف والنشر، القاهرة ، ج1967،1،ص،223.

(2)- ستيفن ديلو ، مرجع سبق ذكره ،ص،249.

(3)- المرجع نفسه ، ص، 250.

هي نفس حرية ذلك أيضا ،وهذا معناه المبدأ الكلي للحق أي هو حق عام يخدم الصالح العام جمعاء .

كما أنه في " المجتمع المدني أيضا يتحقق مبدأ الحرية المتساوية وذلك بالإستخدام السليم للإجبار "[1]، وهذا يعني أن الأفراد لا يمتلكون حرية متساوية مع الآخرين إلا عندما قيود شرعية، أي انها قوانين ملزمة شرعية تستخدم الإرغام لكي تضمن أن الناس لا يقومون بأفعال تعيق الحرية وتعترض سبيل الآخرين في حصولهم على ما يستحقونه من حقوق، ويجب أن تسن القوانين بحيث تحافظ على شكل من الإجبار المتبادل الذي قصد به كانط ضرورة انصياع وخضوع الجميع، بصورة متساوية لقواعد وقيود غرضها الوحيد حماية حرية الجميع وبصورة متساوية.

يرى كانط أنه رغم قيام المجتمع المدني على فكرة رئيسية لحماية حرية كل شخص بصورة متساوية " يبقى من الوارد أن يكون الأفراد مدفوعين في أنشطتهم اليومية بعوامل غير أخلاقية مثل الدوافع والمصالح أي المصلحة والمنفعة والرغبة "[2]، أي ان الفرد يمكن أن يقوم بنشاطه اليومي وذلك بإنتظار مصلحة ومنفعة تترتب على ذلك الفعل أي واجب من أجل المنفعة أو كما يسميها كانط أوامر شرطية، إلا أنه في هذه النقطة يعد كانط مشابها **"التوماس هوبز"*** أكثر من **"جون لوك "***، فحالة الطبيعة عند لوك تتجلى عن أفراد عقلاء يقبلون القيود المطلوبة لتأمين الحقوق، في حين أن هوبز لم يتصف بهذا التفاؤل وكانت حالة الطبيعة لديه حالة حرب ومن ثم يرى كانط شأنه في ذلك شأن هوبز، أن الدافع وراء تصرف المرء كما ينبغي يتمثل في

---

*- توماس هوبز: (1588 -1679) وهو فيلسوف غربي إنجليزي وهو أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر وقد إشتغل بالفلسفة والأخلاق.

* - جون لوك : (1632- 1704) فيلسوف تجريبي غربي ومفكر سياسي إنجليزي

(1)- المرجع نفسه ، ص، 250.

(2)- المرجع نفسه ،ص،250.

خوفه من العقاب، ومن ثم فالناس تتصرف وفقا لما تتطلبه الأخلاق ، ولكن ليس دائما من منطلق دوافع أخلاقية ، فالمجتمع المدني وسيلة مهمة لتعزيز أغراض العقل العملي أو الأخلاقيات العملية حتى وسط الأفراد والأشخاص الذين قد لا يكونون مدفوعين في أغلب الأحيان للتصرف وفق أحكام العقل، وفي هذا السياق ذكر كانط أنه لا يمكن " لكل فرد أن يكون حرا ما دمنا لا نتدخل في حريته من خلال أعمالنا الخارجية حتى ولو كانت حريته محل إختلاف كامل معي أو ما قد يعتمل في نفسي من رغبة في حرمانه إياها "[1]، أي لا يجب علينا التدخل في حرية الآخر حتي ولو كانت حريته تتعارض مع حريتي هكذا فقط يمكن أن يكون الفرد حرا أفاد كانط بأنه في المجتمع المدني يتم تنظيم المصالح المختلفة، بحيث تكون مصلحة كل فرد قادرة على مراقبة نفوذ المصالح الأخرى والحد منها، وبالتالي يمكن ردء ذلك الوضع الذي يمتلك فيه أحد الأشخاص أو إحدى الجماعات ما يكفي من قوة لتهديد حقوق الآخرين، وهذا الوضع الذي " توجد فيه المعارضة المتبادلة بين أعضاء المجتمع جنبا إلى جنب مع أدق تعريف للحرية، ومع إرساء حدودها بما يتسق مع حرية الآخرين "[2]، بهذا الترتيب " يصير الأفراد قادرين على المحافظة على إتحاد مدني يدرك فيه كل إمرئ أو كل شخص أهمية الآخرين في تحقيق مجتمع ينتفع فيه الجميع "[3]، وهذا معناه ان الأفراد والمواطنين يمكنهم وباستطاعتهم المحافظة على إتحاد المجتمع المدني، وذلك بإتحاد الأفراد بعضهم مع بعض لتشكيل وتحقيق مجتمع ينتفع في الجميع، وهكذا يمكنهم تحقيق هذا التنظيم الإجتماعي الذي يخدم الصالح العام .

---

(1)- المرجع نفسه ، ص، 251.

(2)- المرجع نفسه ، ص،252.

(3)-كانت، **مشروع السلام الدائم** ،ط1، تر،عثمان أمين ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة، 1952،ص،16.

إذا كانت في نية كانط أن يساعد على الإرتقاء بقضية المجتمعات المدنية ، وذلك بتوضيح إحدى الطرق لتحقيق علاقات سلمية بين الدول، وهذا ما وضحه في كتابه المشهور والموسوم"مشروع للسلام الدائم " 1795، وهناك خطوتين رئيسيتين في هذه العملية الأولى هي البنود التمهيدية او ما سماها كانط بالمواد الأولية المعنية بتحقيق سلام دائم بين الدول، أما الخطوة الثانية فتحتوي على المواد النهائية لبلوغ السلام الدائم والأبدي بين الدول، وبما أنه في ذلك العصر تحتوي المعاهدات على مواد سرية فقد زود كانط كتابه هذا بمادة سرية ليكتمل ذلك السلام وهذا ما سنتطرق إليه هنا بالتفصيل ،لقد كان في نية كانط الإرتقاء بقضية المجتمعات المدنية، وذلك بتوضيحه إحدى الطرق لتحقيق علاقات سلمية بين الدول ، وهذه الطريقة هي وضع أسس وقواعد للوصول إلى هذا السلم الذي نادى به وهي عبارة عن مواد تمهيدية وهي ستة :

المادة الأولى لتحقيق السلام بين الدول " أن معاهدة من معاهدات السلام لا تعد معادة إذا إنطوت نية عاقديها على أمر من شأنه إثارة الحرب من جديد "[1]، وهذا يعني أول شرط يشترطه كانط في سبيل تحقيق سلام عالمي وهو ضرورة تجاوز المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد بين الدول والتي يطلق عليها مصطلح معاهدات السلام، وذلك لكون هذه المعاهدات ماهي إلا مجرد هدنة من أجل جمع قوة أكثر لمباشرة الحرب من جديد .

المادة الثانية " أي أن كل دولة مستقلة صغيرة كانت أو كبيرة لا يجوز أن تمتلكها دولة أخرى بطريق الميراث أو التبادل أو الشراء أو الهبة" [2]، ذلك أن الدولة ليست متاعا يشترى إنما هي كالشخص الذي له وحده حق التصرف في أموره، فالدولة هي جماعة إنسانية لا يحق لأحد أن يفرض سلطته عليها أو يتصرف في شؤونها ولهذا لا يجب أن يجردها من جوهرها ومن وجودها.

---

(1)- كانت، المرجع نفسه ، ص،25.

(2)- المرجع نفسه ،ص، 26.

المادة الثالثة " يجب أن تلغى الجيوش الدائمة إلغاء تام على مر الزمان "[1] ، وهذا لكون هذه الجيوش تعتبر مصدر تهديد دائم للدول الأخرى فهي تهدد سلامتها، كما تحفزها على زيادة قواها المسلحة كما أن وجودها يستنفذ أموالا كثيرة من الدولة كدفع أجور الجنود، إلا أنها كان أفضل لو تستخدم هذه الأموال في مشروعات تساعد على نمو الدولة وتطورها وترجع على الإنسانية بالخير.

المادة الرابعة " يجب أن لا تعقد قروض (ديون) وطنية من أجل المنازعات الخارجية للدولة "[2]، وهنا أراد كانط أن يؤكد أن هذه القروض لا تستخدم في صالح الإنسانية أو لزيادة الإنتاج، وإنما تستخدم في الحرب والدمار ، إذ هي ليست صالحة للإقتصاد الوطني، بل هي قروض تؤدي إلى إشعال نيران الحرب وإلى مساندتها وهي تحول إلى عدم الوصول إلى السلم. المادة الخامسة " لا يجوز للدولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها "[3]، وهذه المادة ضرورية لتحقيق السلام وأنه يدل على ضرورة الحفاظ على إستقلالية كل دولة، بمعنى عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى لأن أكثر شرور العالم وحروبها تبدأ بإنتهاك دولة لحقوق دولة أخرى ،إذن لكل دولة حريتها في التصرف في شؤونها.

المادة السادسة " لا يحق لأي دولة في الحرب مع أخرى أن تستبيح لنفسها مع تلك الدولة القيام بأعمال عدائية، كالإغتيال والتسمم وخرق شروط التسليم والتحريض على الخيانة، من شأنها عند عودة السلم فقدان الثقة بين الدولتين "[4]، أي أن كانط وفق تحليله هذا أراد أن يوصللنا فكرة أن العلاقات القائمة بين الدول تحتاج إلى ضرورة الحرص على تجنب كل ما من شأنه أن يلغي الثقة القائمة بين الدول خاصة الدول المتنافسة .

---

(1)- المرجع نفسه، ص، 28.

(2)- المرجع نفسه،ص، 29.

(3)- المرجع نفسه،ص،30.

(4)- المرجع نفسه،ص،30.

هذه هي المواد الستة التي إعتبرها كانط مواد تمهيدية لتحقيق سلام دائم بين الدول، إلا أن هذه المواد الستة تعيير شروط سلبية لإقامة السلام إذ ليست كافية في حد ذاتها لضمان سلام دائم ومستمر وسط الدول فهناك مواد نهائية قد سيطر كانط لبلوغ السلام، ومن بين هذه البنود النهائية للسلم التي يشدد أهميتها القصوى فهي ثلاثة.

البند الأول " يجب أن يكون دستور المدينة في كل دولة دستورا جمهوريا "[1]، وذلك لكون الجمهورية هو النظام السياسي الوحيد عند كانط القادر "على ضمان الحرية لكل أعضاء المجتمع بوصفهم بشرا وخضوع الكل إلى تشريع واحد بوصفهم ذواتا وحق المساواة التي لهم بوصفهم أعضاء في الدولة "[2]، وهذا لأن طبيعة النظام السياسي هو كذلك طريقة من شأنها أن تقربنا من تحقيق فعلي لسلام كوني وأبدي، ولكن ما يهم كانط من هذا الدستور الجمهوري هو فقط " أن يحسب هذا النمط من الدستور ينبغي على كل مواطن أن يساهم بموافقته في إتخاذ قرار بشأن أن تكون هناك حرب أم لا "[3]، بمعنى ان للمواطن حق المشاركة في إن كان ستكون هناك حرب أم لا، وإن كان للمواطن حق فسوف لن يكون تقرير قيام الحرب لن يتم إلا بعد تفكير عميق ودقيق في كل النتائج المترتبة على الحرب، وإما إذا كان تقرير الحرب في يد شخص واحد هو الذي يملك السيادة بل ويعتبر الدولة كلها ملكه ، فإنه سوف يعتبر الحرب مجرد نزهة ولهو ومرح وإعتباره لن يشارك في القتال ولن يتضرر منها لا ماديا ولا معنويا.

أما البند الثاني فيقترح فيه كانط أنه " ينبغي أن يقوم قانون الشعوب على أساس نظام إتحادي بين دول حرة "[4]، أي أن يقيم الشعب معاهدة بينهم وانه لكي تضمن كل دولة سلامتها يجب أن تطلب

---

(1)- المرجع نفسه، ص،41.

(2)- أم الزين بن شيخة المسكيني ، **كانط راهنا والإنسان في حدود مجرد العقل** ، ط1، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، 2006، ص، 199.

(3)- المرجع نفسه ،ص،200.

(4)- كانت ، **مشروع السلام الدائم** ، مجع سبق ذكره ،ص،52.

من جيرانها من الدول أن يشتركوا في نظام شبيه بالدستور المدني الذي يعطي لكل دولة ضمان لحقوقها، ولكن هذا النظام لا يعني أن تندمج جميع الدول في دولة واحدة، وإنما يعني إتحاد بين الدول ولكن دولة إرادتها الحرة وكيانها الخاص بها أي أن تكون هناك علاقة وطيدة بين الدول الحرة .

أما البند الثالث والنهائي فهو ينص على " حق التنزيل الأجنبي من حيث التشريع العالمي مقصور على إكراه مثواه " [1]، وهذا البند يعني أنه يجب على كل دولة أن تعامل الأجنبي معاملة حسنة ما دام مسالما ، وهذا البند من أجل السلام الدائم هو أهم بند حيث يعتبره **"يورغن هابرماس"*** إكتشاف كانط الفريد أو البعد الثالث لنظرية الحق العام أنه الحق الكسموسياسي القائم على مبدأ الضيافة الكونية "[2]، أي أنه يدعوا إلى زرع روح الأخوة والمحبة ومعاملة الزوار معاملة حسنة وهذا لزرع علاقة وطيدة بينهم للوصول إلى السلام، فالمواطنين من إحدى الدول قادرين على الإنتقال بحرية إلى دول أخرى يتبادلون الأفكار وينخرطون في فرص العمل، فطالما أن الدول لن تمنح جنسيتها لزائريها من الدول الأخرى فعلى كل دولة أن توفر لزائريها من الأجانب كل الإحترام والكرامة ، إن هذه البنود النهائية الثلاث مهمة لبلوغ مجتمع مدني يسود فيه السلم والسلام والإستقرار لكون لها إيجابيات بحيث تضمن قيام دستور جمهوري ومجتمع مدني في كل دولة فقد ربط كانط بين السلام الأبدي وقيام المجتمع المدني.

---

* – يورغن هابرماس : (1929-.....) فيلسوف ألماني وهو من أهم علماء الإجتماع والسياسة ومن أهم منظري مدرسة فرانكفورت.

(1)- المرجع نفسه، ص، 60.

(2)- أم الزين بن شيخة المسكيني ، مرجع سبق ذكره ،ص، 200.

إذن أهم ما تضمنه المشروع السياسي الكانطي أو أهم ما حدده كانط لقيام مجتمع مدني هي خمسة أفكار ، وتتمثل الفكرة الأولى في تحديد لنوع الدستور الذي يصلح لأن يكون أرضية سياسية خاصة للسير نحو مجتمع مدني يسود فيه السلام ، والثانية هي تعيينه لطبيعة العلاقة بين الدول من أجل ضمان حرية كل دولة وإستقلالها وفي نفس الوقت تحالف الجميع على سلام دائم في كل المجتمعات ،أما الثالثة فخاض بالحق الكسموسياسي بما هو قائم على مجرد مبدأ الكونية وأما الفكرة الرابعة فترتب علاقة الفيلسوف بالسياسة، وأما الفكرة الخامسة والأخيرة فتشرع في المبدأ السياسي للعمومية الذي " وفق عبارة **"حنا أرندت"*** يتحكم بكل العملية السياسية لدى كانط"[1] .

تشير هذه المواد الخاصة بالسلام أن الأفراد إنما ينظرون إلى المجتمع المدني من خلال وجهتي نظر، الأولى كأعضاء في وطنهم يملكون حقوق المواطنة الشرعية، والأخرى كمواطنين في العالم يملكون مسؤولية أخلاقية عن الحفاظ على نظام دولي يمكنه المداومة على تدعيم المجتمعات المدنية أينما كانت، أما بوصفهم مواطنين فما يخصهم من أوطان فإن عليهم دعم ما يلزم من قوانين ومصالح مجتمعاتهم، ولكن في الوقت نفسه وبصفتهم أيضا مواطنين في العالم يجب أن يدركوا أن دولتهم تحافظ على إلتزامها بمبادئ نظام دولي سلمي وإلا وجدت نفسها خارج الأسرة الدولية ومعرضة للإستهجان.

---

*- حنا أرندت : (1906 -1975) منظرة سياسية وباحثة يهودية من أصل ألماني .

(1)- Hannah Arendt ,**juger sur la philosophie politique de kant**,paris,1991,p,78.

هذه كانت نظرة كانط إلى المجتمع المدني ، فقد تفاءل بوجود مجتمع مدني وضع فيه السلم والسلام أوزارها فيقول : " لا ينبغي أن يكون هناك حرب أصلا..." [1] ، ومن أجل أن لا تكون هناك حرب يكتب كانط مرة أخرى بدلا من جميع الفلاسفة الذين يئسوا من مشاريع السلم وسخروا من آمال القساوسة ، فكانط " يتحول بالسلم هنا من موضوع رجاء دينية إلى مشروع فلسفي غايته تهذيب الإنسان الحديث والإرتقاء به من بربرية المتوحشين القائم على العنف والحرب ، إلى الضيافة الكونية بوصفها مبدأ لإقامة مجتمع السلم الدائم " [2] ، وأنه مشروع سلم دائم في أفق المواطنة الكونية ، بمعنى وحدة المجتمع المدني الذي يعلم مواطنيه كيف الإرتقاء إلى مقام المواطن في العالم وفي إطار فضاء عمومي قائم على مبدأ العمومية شرطا لكل قانون عادل هو المجتمع المدني الكفيل بالسير نحو السلم الدائم.

هكذا نكون قد درسنا في هذا الفصل طبيعة المجتمع المدني قبل جون رولز ، أو نكون قد استطعنا أن نتطرق ولو بقليل إلى لمحة تاريخية لمفهوم المجتمع المدني عبر العصور ،إذ أن فكرة أو مصطلح المدني قديم قد تناوله كل أو أغلب الفلاسفة في كل حقبة أو في كل عصر، وقد أخذنا كنموذج عند اليونان أفلاطون أما في العصور الوسطى القديس سانت أوغسطين أما في العصر الحديث فقد أخذنا إيمانويل كانط كنموذج وهو يعتبر فيلسوف العقل الأعظم ويعتبر أستاذ الغرب بدون منازع وذروة العقل والعقلانية.

---

(1)- أم الزين بن شيخة المسكيني ،مرجع سبق ذكره،ص،196.

(2)- emmanuelle kant,**projet de paix perpétuelle** ,dominique bourdin , bréal, 2002, p,350.

الفصل الثاني

-المجتمع المدني العادل والمنصف لدى جون رولز -

يجسد سؤال العدالة اليوم منعطفا نوعيا وبالغ الأهمية في مسيرة التاريخ الفكري والحضاري للإنسان، لكونه أحدث قالبا معرفيا ورجة عميقة في بنية الوعي البشري، ذلك أن العقل المعاصر لم يعد يقتنع بأنماط الإجابة التي قدمتها النظريات الكلاسيكية وسلطة الخطاب الإيديولوجي الذي عبر بصورة أو بأخرى عن أزمات وصراعات جرت أو أدت إلى حروب كونية أفضت إلى نتائج كارثية على مصير الإنسان المعاصر، إذ أنه صار يعيش حالة القلق والإغتراب والإستلاب وعدم فهم الذات، ومن هنا تأتي هذه الدراسة ككشف للفكر السياسي الغربي، بحيث " تعد العدالة الإجتماعية مقولة أساسية في الخطاب الفكري السياسي العالمي تحول دون صراعات الأفراد على مختلف ألوانهم ومشاربهم "[1]، ومن ثم يحتدم في الغرب حوار وجدل مستمران بشأن موضوع جد مهم ألا وهو العدالة كإنصاف، والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان وقضايا المجتمع المدني وغيرها من المفاهيم التي يحاول الفرد تطبيقها وبسط تجربته الرأسمالية عالم ولهذا فما يشغلنا في هذا الفصل هو توظيف المفاهيم الأساسية لتحقيق النتائج المرجوة من فكرة العدالة الإجتماعية في الفكر السياسي الغربي، والتأكيد على العدالة الكونية الراولزية، ففي هذا الفصل سنتطرق بما فيه الكفاية إلى طبيعة المجتمع المدني العادل والمنصف لدى جون رولز، وسنحاول الكشف عن حقيقة العدالة كإنصاف وذلك بالاستناد على كل على كل مبادئها والمؤسسات المساعدة على الوصول إلى عدالة اجتماعية عادلة وتحقيق مجتمع مدني .

المبحث الأول : مفهوم المجتمع الجيد التنظيم

يعد الفيلسوف جون رولز من أبرز فلاسفة الفكر الليبرالي السياسي المعاصر في الولايات المتحدة خاصة وفي أربا عامة، فقد أثارت كتاباته كثيرا من القضايا المتداولة على الساحة الدولية اليوم، وقد حاول رولز عبر مؤلفاته " ترسيخ الأسس التي بنيت عليها النظرية الليبراليةبأبعادها المختلفة، إذ أنه أكد على الحرية الفردية و إهتم بمسألة تأسيس العدالة في الفكر السياسي الغربي، فبمجرد إيجاد مبادئ للعدالة مصاغة بوضوح ومقبولة لدى الجميع يتم تنمية

(1)- أنطوني دي كرسيني وكينيث مينوجن ، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة** ،مرجع سبق ذكره ، ص، 14.

قدرات الإنسان الذاتية والإقرار بها من طرف المجتمع شعوبا وحكاما تضبط شرائع المجتمع"[1]، وهكذا سعى رولز إلى وضع تنظير سياسي إجتماعي أخلاقي يدعوا إلى استقرار المجتمعات ، إذن هكذا نظر رولز إلى العدالة والمجتمع المدني هنا سنتطرق إلى مفهوم المجتمع المدني المنظم جيدا.

إن الفكرة الأساسية لمجتمع حسن التنظيم أي المجتمع المنظم بكفاءة عالية وذلك بواسطة مفهوم عام للعدالة، وهي فكرة مرافقة تستخدم لتعيين الفكرة المركزية المنظمة للمجتمع باعتباره نظام تعاون منصف، ويفيد قولنا أن مجتمعا سياسيا حسن التنظيم يعني ثلاثة أمور ألا وهي :

أولا : " هو مجتمع يقبل كل واحد فيه من البشر ويعرف أن كل واحد مثله يقبل المفهوم السياسي للعدالة "[2]، وبذلك يقبل مبادئ العدالة السياسية ذاتها ،أي أن المجتمع تسود فيه المساواة فلا وجود للتمايز والطبقية والاختلاف بحيث أن المجتمع يقبل كل واحد من البشر أو الأفراد الموجودين فيه ، كما أن الأفراد أيضا يقبلون بالعدالة السياسية، وهو الأمر الذي تتضمنه فكرة المفهوم العام للعدالة وعلاوة على ذلك فإن إدراك هذه المعرفة متبادل أي أن الناس يعرفون كل ما يودون أن يعرفوه إذا كان قبولهم لتلك المبادئ مسألة إتفاق تام متبادل أي كل واحد يقبل بالأخر سواء كان المجتمع أو الفرد.

ثانيا : " ما تتضمنه فكرة التنظيم ذو الكفاءة بواسطة مفهوم عام للعدالة " [3]، نعني بذلك فكرة أن لبنية الأساسية للمجتمع أي مؤسساته السياسية والاجتماعية الرئيسية وطريقة ترابطها في نظام تعاوني، وهي فكرة ذات معرفة عمومية أو يعتقد بوجهاته لتحقيق مبادئ العدالة أي أن مبدأ الكفاءة ضروري لتحقيق ما تأمل به الإنسانية وهي العدالة.

---

(1)- المرجع نفسه ، ص، 147.

(2)- جون رولز، **العدالة كإنصاف إعادة الصياغة** ، ط1، تر حيدر حاج إسماعيل ، مراجعة، ربيع شهلوب ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2009،ص،97.

(3)- المرجع نفسه ،ص، 98.

ثالثا : " ما تتضمنه فكرة التنظيم ذو الكفاءة، فكرة أن للمواطنين حسا فعالا بالعدالة " [1] إذ يمكنهم من أن يفهموا ويطبقوا مبادئ العدالة المفهومة من العموم والعمل وفقا لذلك في معظم الأحيان، كما يتطلب وضعهم في المجتمع بما يشتمل من واجبات والتزامات، إذن يوفرالمفهوم العام للعدالة في مجتمع حسن التنظيم وجهة نظر معترف بها ومشتركة يستطيع المواطنون بواسطتها أن يقاضوا مؤسساتهم السياسية أو يقاضوا بعضهم البعض بكل ما يتعلق بمطالب حقهم السياسي، إذ يمكنهم أن يطالبوا بحقوقهم السياسية متى شاء الأفراد ذلك فهو حق من حقوقهم الطبيعية والسياسية .

إن فكرة المجتمع الحسن التنظيم هي فكرة تعتبر مثالية على نحو واضح ، وأحد أسباب تشكيلها لهذه الفكرة يتمثل في " قدرتها وكفاءتها على أن تفيد عام للعدالة، وهذا عندما ينظر المواطنين إلى المجتمع المدني كنظام تعاوني فيما بين المواطنين الأحرار والمتساويين من جيل إلى الجيل الذي سوف يليه " [2]، ويعتبر هذا لكون المجتمع الحسن التنظيم يجب أن يكون ويخدم مفهوم العدالة، ويكون كذلك عندما ينظر المواطنين إلى هذا المجتمع كنظام تعاوني بين أفراد يتمتعون بالحرية والمساواة الكاملة، بحيث يكونون أحرار ومتساويين من جيل إلى جيل آخر، وفي نظري الخاص إن المفهوم السياسي للعدالة الذي لا يحقق هذا الدور العام يجب أن يعاب جديا بشكل من الأشكال وإن ملائمة مفهوم للعدالة لمجتمع حسن التنظيم يوفر معيارا مهما يفيد في مقارنة المفاهيم السياسية للعدالة ، وفكرة المجتمع الحسن التنظيم تساعد على صياغة ذلك المعيار وأيضا على تعيين الفكرة المركزية المنظمة للتعاون العام .

---

(1)- المرجع نفسه ، ص، 98.

(2)- المرجع نفسه ، ص، 98.

إذن لفكرة المجتمع الحسن التنظيم معنيين ، المعنى العام الذي سبق وذكرناه أعلاه وهو المجتمع المنظم تنظيما جيدا وفعالا وذلك بواسطة مفهوم عام للعدالة وهذا المفهوم هو مفهوم سياسي، غير أن للفكرة معنى خاص ذلك حين نقول أن كل أعضاء المجتمع يقبلون بهذا المفهوم ويعرفون أن كل الأشخاص الآخرين يقبلون بالمفهوم ذاته، مثلا عقيدة حقوق طبيعية خاصة أو شكلا من أشكال المذهب النفعي، أو العدالة إنصافا ونلاحظ أن المجتمع الحسن التنظيم الذي يقبل مواطنيه العقيدة الشاملة ذاتها هو مجتمع مستحيل الوجود فهو مجتمع مثالي وطوباوي في واقع التعددية المعقولة، غير أنه يمكن للمواطنين الديمقراطيين ذو العقائد الشاملة والمختلفة أن يقبلوا مفاهيم سياسية للعدالة، ويرى المذهب الليبرالي السياسي " أن هذا من شأنه أن يوفر أساسا كافيا وأكثر معقولية أيضا لوحدة إجتماعية يمكننا الحصول عليها كمواطنين في مجتمع ديمقراطي"[1].

تناول رولز فكرة الخبرة الإجتماعية لأنه يصف لنا " مجتمعا لا يكون فيه الأفراد بمحض

مصالحهم الخاصة ففي المجتمع الخاص يكون للناس غاياتهم الخاصة ، وكل واحد منهم لديه القليل من الهم أو ربما ليس لديهم على الإطلاق أي هم بصالح الآخرين "[2] ، أي أن رولز يقصد بالمجتمع الخاص ذلك المكان الذي يعمل كل شخص فيه وفق حساباته الخاصة من أجل تحديد وتتبع غاياتهم الشخصية دون الإهتمام بما تحقق العدالة في المجتمع من تنظيم وترتيب حياة المجتمع المدني ، إذ في المجتمع الخاص فإن الناس يجرون وراء مصالحهم الخاصة حتى ولو كانت على حساب الآخرين إلا أنه في في المجتمع الجيد التنظيم فإن الجميع يتقاسم مفهوم العدالة بحيث يدرك الناس حاجتهم إلى بعضهم البعض إذ يعرفون أن كل واحد منهم بحاجة إلى الآخر إذ أن نجاح مواطن ما ضروري ومكمل لمنفعة الآخر ، فيستفيدون من من نجاح وسعادة الآخرين وذلك بتحقيق منافعهم الخاصة.

(1)- المرجع نفسه، ص، 99.

(2) - John rawls **,théorie de la justice** , trad, par Catherine audard , éd,du sueil , 1993, p,42.

إذن تشير رؤية رولز للمجتمع المنظم جيدا أنه على " الأفراد أن يجعلوا من المبادئ الأساسية للعدالة أساس لجميع العلاقات ، ومن ثم سنجد أن مذهب أخلاقي أو فلسفي شامل وبسيط في العجالة من شأنه أن يحكم مراحل الحياة عند الناس "[1] ، على سبيل المثال يجب عليّ كعضو في إتحاد عمالي أن أوافق على منح الآخرين الذين لا ينتمون للإتحاد نفس الحقوق الأساسية التي يضمنها ،وعن طريق العدالة إذن إذا كان هناك أشخاص لا يريدون الإمتثال للإضراب أن لايضربون على العمل ، فهذا من حقهم الطبيعي إذ هو حر حرية مطلقة في أن يضرب عن العمل أم لا يدخل في ذلك الإضراب.

يؤكد رولز " أن الأفراد في المجتمع المنظم جيدا يقبلون أن تكون مبادئ العدالة بمثابة العوامل الرئيسية الحاكمة عبر جميع المراحل الرئيسية في حياتهم ، بما في ذلك إرتباطهم في جماعات أو في الأسر أو مع الأصدقاء "[2] ، إذ يجب على الأفراد أن يكونوا مجتمعين مع بعضهم البعض إما يكونون شركاء فيما بينهم أو مع جماعة م أو أسرة أو مع مجموعة من الأصدقاء ، في هذه الحالة هناك مذهب أخلاقي أو فلسفي واحد وشامل يجب أن يتخذ أساسا لتنظيم جميع العلاقات، ومن ثم تحقيق مجتمع مدني عادل ومستقر ، إذن يجب علينا أولا أن ننظم علاقات الأفراد مع بعضنا البعض سواء مع الأسر أو الأصدقاء أو جماعة ما ، وهذا لكي نحقق غاية واحدة وهي تحقيق المجتمع المدني الذي تحلم به كل البشرية بصفة عامة والذي يأمل به رولز بصفة خاصة ، إذ في نظره لتحقيق المجتمع الجيد التنظيم على الأفراد أن يتقيدوا بمبادئ العدالة السياسية .

---

(1)- cyrille rouge pullon **, john rawls,vie œuvre concepts** ,ed ellipses , paris,2003,p,20.

(2)- ibid , p, 21.

المبحث الثاني : المجتمع المدني والليبرالية السياسية

لقد تناول رولز المجتمع الجيد التنظيم وكيف يمكننا أن نصنع هذا المجتمع المنظم وذلك عن طريق عرضه للعدالة كمفهوم عام، أما في هذا الفصل فسنتطرق إلى كيفية أن تكون الليبرالية السياسية ممكنة أو بصيغة أخرى علاقة المجتمع المدني بالليبرالية السياسية ومن هنا ينشأ السؤال التالي : كيف يمكن أن يتحقق المذهب الليبرالي في الواقع ؟ أو بصيغة أخر كيف يمكننا أن نؤكد أن عقيدة شمولية هي عقيدة صادقة أو عقيدة معقولة ؟. إن الإجابة عن هذا السؤال جزأين متكاملين بحيث الجواب الأول مكملا للثاني، فالجزء الأول يقول أن " القيم الخاصة بالشأن السياسي هي قيم عظيمة جدا وبالتالي لا يمكن تجاوزها بسهولة، فهذه القيم تحكم الإطار الأساسي للحياة الإجتماعية،الذي هو أساس وجودنا ذاته "[1]، أي أن القيم الأخلاقية الخاصة بالمجال السياسي أو القيم المتعلقة بالسياسة هي قيم عظيمة ومهمة وأساسية لا يمكن لأي فرد أو مواطن ما أو شخص ما تجاهلها أو تجاوزها أو عدم الاعتبار بها، إذ هذه القيم هي التي تتحكم في الإطار الإجتماعي بحيث تعتبر أساس وجود الفرد ذاته ، فهي التي تعبر عن كينونته ووجوده .

تتمثل هذه المصطلحات التي تعتبر جد أساسية للتعاون السياسي والإجتماعي ، ومن بين هذه القيم أيضا التي تعتبر عظيمة ألا وهي في العدالة كإنصاف ، القيم التي تعبر عنها مبادئ العدالة الخاصة بالبنية الجد مهمة وهي " قيم المساواة السياسية والحرية المدنية والمساواة المنصفة في الفرص ، والمشاركة التبادلية الإقتصادية وأيضا الأسس الإجتماعية

(1)- جون رولز ، **العدالة كإنصاف إعادة الصياغة** ، مرجع سبق ذكره ، ص،379.

لإحترام الذات عند المواطنين "[1] ، بمعنى أن هذه القيم العظيمة تتمثل في كونها موجودة في مصطلح العدالة كإنصاف وتتمحور في قيم المساواة السياسية والحرية المدنية أي يكون الجميع متساويين في المجال السياسي ويكونون أحرار حرية مدنية، كما تعتبر المساواة المنصفة في الفرص مهمة أيضا في العدالة، أي نعطي جميع المواطنين نفس الفرص وأن يشاركوا جميعهم في المجال الإقتصادي أو ما يسمى بالمبادلات الإقتصادية إذ لهم أيضا الحق في المشاركة الإقتصادية، وأيضا هناك عامل الإحترام الذي يعتبر نقطة محورية في قيام المجتمع المدني أي إحترام الذات أو المواطن بإعتباره ذات أو إنسان، ومن هنا نصل إلى أن الليبرالية السياسية هي مذهب ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الإقتصادي والسياسي، أو التحرر من كل أنواع الإكراه الخارجي سواء كانت دولة أو جماعة أو فرد هذه هي العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والليبرالية السياسية إذ لقيام المجتمع المدني يجب إحترام الفضائل المدنية كل من التسامح والإحترام المتبادل والمساواة بين الأفراد، هذا ما نجده في الليبرالية السياسية إذ يجب أن يتحرر الفرد من كل قيد أو إكراه خارجي تفرضه عليه الدولة أو جماعة ما فالإنسان حر حرية مطلقة.

كما أن هناك قيم أخرى تتمثل في قيم العقل العام وتعتبر أيضا هذه القيم قم عظمى، التعبير عنها موجود في الخطوط المرشدة للبحث العمومي وفي الخطوات المتخذة والمتبعة لضمان أن يكون مثل هذا البحث حرا وعموميا وذا شكل معقول.

(1)- المرجع نفسه ،ص،380.

إن قيم العدالة والمجتمع المدني العقل العمومي معا "تعبر عن المثال الأعلى الليبرالي الذي يفيد إستنادا إلى كون السلطة السياسية هي سلطة تخص المواطنين كجسم مشترك "[1] ، أي أن السلطة التي يكون لكل مواطن فيها نصيب متساو مع غيره ، إذ لا يجب أن لا تمارس هذه السلطة إلا بطرق يتوقع أن يوافق عليها المواطنون جميعا ، وذلك عندما يكون الدستور ومسائل العدالة الأساسية التي سبق وتطرقنا لها في خطر.

رأينا أن المذهب الليبرالي يحاول أن يقدم عرضا لهذه القيم على كونها نظرة حرة وقائمة بذاتها ، وعلى أنها قيم يمكن فهمها وتأكيدها من دون إفتراض وجود أية عقيدة شمولية وخاصة للمواطنين ، وكجزء من حرية الضمير التي يتمتعون بها ، إذ كيف تكون علاقة قيم الميدان السياسي العظيمة بالقيم الأخرى التي يقبلونها ، وأملنا الوحيد هو أن نتمكن في الممارسة السياسية أن نؤسس جوهر الدستور في القيم السياسية وأن توفر قيم مشتركة وناجحة وشاملة.

أما الجزء الثاني من الإجابة الذي يعتبر مكملا للجزء الأول ، فهذا الجزء الثاني يقول أن "تاريخ الدين والفلسفة يكشف عن وجود طرق معقولة عديدة لفهم المنطقة الواسعة للقيم بحيث تكون إما متطابقة مع القيم الملائمة للميدان السياسي أو تكون مدعمة لهذه القيم ، أو ليست مضادة لها " [2] ، بمعنى أن الجذور التاريخية تكشف لنا عن وجود طرق ووسائل عديدة لفهم هذه القيم إذ تكون إما مطابقة للأصل أو تكون معها أي تخدم تلك القيم والمهم في هذا كله أن لا تكون متضادة لها أو معاكسة لها ، أي مع الميدان السياسي وذلك عن طريق حالة نموذجية عن الإجماع المتداخل أو المتشابك ، إذ تحتوي هذه الحالة النموذجية على ثلاث وجهات نظر وجهة النظر الأولى " تقر بالمفهوم السياسي لأن الحريات الأساسية للنظام الدستوري ، والثانية تقر بالمفهوم السياسي على قاعدة عقيدة أخلاقية ليبرالية شاملة ، أما وجهة النظر الثالثة ليست سوى عقيدة مصاغة وتغطي مجموعة واسعة من القيم

(1)- المرجع نفسه، ص، 281.

(2)- المرجع نفسه، ص، 281.

الأساسية " [1] ، أي أن وجهة النظر الأولى والثانية وحدهما أي العقيدة الدينية والمذهبان الليبراليان لكل من " **إيمانويل كانط وجون ستوارت ميل** " * عامان وشموليان أي هي عقيدة بصيغة عامة وشاملة ، أما الثالثة فهي عقيدة غير متماسكة وغير منظمة ، وذلك بالرغم من كفايتها لمسائل العدالة السياسية في ظل بعض الحالات المرغوب بها بصورة معقولة ، إذن هذه هي الطرق لفهم قيم الميدان السياسي.

يرى رولز أنه في " المجتمع المدني الذي يضم قيم اليبرالية السياسية لن تكتسب لمذاهب الأخلاقية الرافضة لمبادئ الإجماع المتداخل مطلقا تلك الأهمية التي تحول لها القدرة على تفويض العدالة الأساسية للمجتمع "[2] ، أي أنه في المجتمع تكون فيه اليبرالية السياسية موجودة فسوف لن تكون المذاهب الأخلاقية التي ترفض وتعكس مبادئ الإجماع المتداخل أو المتشابك فسوف لن تأخذ أية أهمية في العدالة ، وعلى سبيل المثال يصف رولز "المجتمع الذي يدعم الإجماع المتداخل سينفي وجود مسعى لجماعة دينية في استخدام أدوات الدولة لنفي الحقوق الدينية عن أعضاء ديانات أخرى "[3] ، بمعنى أنه في المجتمع الذي يساند الإجماع المتداخل سوف لن يعطي فرصة أو ينفي إمكانية سعي جماعة من الدين أو فرقة دينية من إستخدام أدوات وأجهزة الدولة لنفي الحقوق الدينية ، وهنا نطرح التساؤل التالي : ماهي طرق المحافظة على تأييد الناس لقيم الإجماع المتداخل ؟.

---

* - جون ستيوارت ميل : (1806-1873) فيلسوف إقتصادي بريطاني ولد بلندن وينتمي إلى المدرسة التجريبية النفعية .

(1)- المرجع نفسه، ص،382.

(2)- ستيفن ديلو، مرجع سبق ذكره، ص،327.

(3)- المرجع نفسه ، ص، 328.

تشير وجهة نظر رولز في الليبرالية السياسية إلى العديد من الإقتراحات إلا أننا ندرج ثلاثة منها أولا " يدفع رولز في سبيل وجود حد أدنى من صيغ التعليم المدني للمجتمع إذ لا بد للأطفال الأعضاء في طوائف دينية مختلفة بمن فيهم المعارضين للثقافة الحديثة ، ومن يرغبون بالتالي في أن يعيش أعضاء جماعتهم بعيدا عن العالم الحديث أن ينالوا قسطا من تعلم الأسس الدستورية للنظام السياسي الليبرالي " [1] ، بحيث يعرفون بوجود حرية الإعتقاد في مجتمعهم وأن الإرتداد عن دين ما أو عقيدة ما ليست بخطيئة أو جريمة يعاقب عليها القانون ، أي أن المواطنين أحرار في معتقدهم فلكل واحد خريته الخاصة في إختيار عقيدة أو تغيير عقيدته فهذا لا يعتبر خطيئة أو جريمة يعاقب غليها الفرد حسب رولز. ثانيا يعي رولز " أن الناس الذين يدعمون قيم الإجماع المتداخل والمتشابك إنما يفضلون ذلك لأنهم يتوقعون ألا تتدخل الدولة في حياة الجماعة المختلفة التي تعتنق مذاهب أخلاقية مختلفة تتجلى جميعها بقدر من المعقولية "[2] ، وهذا يعني أن المواطنون الذين يساندون الإجماع المتشابك يقبلون ويقومون بهذه المساندة لأنهم يعتقدون أن الدولة لا تتدخل في حياة الجماعة التي تعتنق مذاهب وعقائد أخلاقية مختلفة ، ولهذا فيجب على الدولة أن تكون محايدة إتجاه هذه القيم إذ على الدولة أن تسلك طريق الحياد فلا تميل إلى هذا أو ذاك وهذا بشرط ألا تكون القيم واقعة محل النقاش في إطار المفهوم العام للعدالة ، فالواضح أن وجهة نظر رولز بصدد هذه الحيادية أو فكرة أن الدولة يجب أن تمنح مساحة لتنوع القيم المتنافسة وذلك بدون تفضيل أو تمييز واحدة منها عن الأخرى ، فلا يعني أن للناس أو المواطنين بصفة عامة الحق في تتبع طريقة في الحياة من شأنها أن تهدد بأي شكل ما الحقوق الأساسية للمواطنين في المجتمع .

(1)- المرجع نفسه ، ص، 328.

(2)- المرجع نفسه، ص، 329.

ثالثا " سيدعم الناس الإجماع المتداخل عندما يتاح لهم كمواطنين الترويج أو الإعلاء من شأن مذاهب أخلاقية شاملة ومقنعة في سياق عملية التفكير العام بصدد قضايا عامة "[1] ومن هنا إنه من المقبول بالنسبة للأفراد أن يدخلوا العالم العام ويقدموا كأساس لموقفهم إتجاه قضية معينة أسباب خاصة تنشأ عن تجربتهم الدينية ، فهم يمكنهم عمل ذلك ولكن وجود أحد القيود المهمة وهذا قد يدفع البعض بأن المجتمع في حاجة لأن يولي القيم الدينية مزيدا من الإحترام.

من هنا نستخلص أن تأثير الليبرالية السياسية بالنسبة لرولز على أعضاء المجتمع المدني ستكون بمثابة المطالبة بضرورة تعليم قيم الإجماع المتداخل ، ومن خلال هذا التنوع من الجماعات غير العامة مثل الكنيسة ، الأسرة وأيضا الجماعات الأخرى التي سبق وتطرقنا إليها في المجتمع المدني ، وأن ننظر من تلك الجماعات الإمتثال والإنصياع لتلك القيم ، ومما لا شك فيه أن المفهوم السياسي عن العدالة يعلي من شأن مذهب أخلاقي شامل واحد ليس مخالفا لمفهوم المجتمع الحسن التنظيم الوارد في كتابه نظرية في العدالة ، وهذا يعني أن الأفراد عبر إرتباطهم في المجالات غير العامة في المجتمع المدني ، بما في ذلك الأسرة والمؤسسات الدينية يجب أن يتأكدوا من أن المذاهب الرئيسية للمفهوم السياسي للعدالة عند رولز خاصة فيما يخص إحترام الحقوق الأساسية للعقل العام يجب أن يكون دائما محفوظا ، إذ أن رولز يعطي " يعطي مفهوما عن الليبرالية السياسية في سبيله إلى الدفع بأن الأشخاص في المجتمع العادل والمنصف يجب أن ينظموا حياتهم ككل وليس فقط الجوانب السياسية

(1)- المرجع نفسه ، ص،329.

منها بما يتفق مع العدالة [1] ، أي أن المجتمع المدني الراولزي لكي يكون مجتمع منظم وعادل ومنصف يجب على المواطنين أن ينظموا ويسيروا حياتهم وذلك بإلتماس كل الجوانب سواء جوانب إقتصادية أو سياسية ليس فقط الإهتمام بالجانب السياسي .

من خلال هذا العرض كله عن المجتمع المدني والليبرالية السياسية نصل إلى أن ميزة الشمولية التي تتصف بها الليبرالية السياسية عند رولز ، هو ما يحبذنا بدرجة كبيرة لدى المدافعين عن مجتمع مدني ليبرالي ، فهي أولا وقبل كل شيء من شأنها أن تسمح فقط بإمكانيات متنوعة للحياة ، بل إنها ستعمل هذه الشمولية على صد سلطة الحكومات المتسلطة كما أن " الحيز المستقل عند رولز يوجد في إطار بيئة أخلاقية أوسع بل ويدعم من وجودها "[2] ، إذ أن هذه البيئة تشتمل على إحترام الفضائل المتعددة والمتنوعة من أشخاص يعتنقون من القيم ما يختلف عن قيمنا نحن ، أما فضيلة الإحترام المتبادل فتتطلب منا النظر بدقة واعتبار في نظر الآخرين عند تناولنا لقضايا عامة مستفيدين في ذلك بأداء العقل العام.

إذن هذه هي نظرية جون رولز إلى المجتمع المدني والليبرالية السياسية وإمكانية ما يسمى بالليبرالية السياسية لكي نصل في الأخير إلى ما ينشده رولز وما يحلم به وهو الوصول إلى مجتمع مجني عادل ومنصف وذلك عن طريق مراعاة مبدأ الشمولية وتنظيم الحياة الأخلاقية والدينية بصفة خاصة وليس فقط الإهتمام بالمجال أو الحياة السياسية إذ أن المجتمع المدني يكون بتكامل القيم السياسية والدينية الأخلاقية فيما بينها ورأى رولز ضرورة الربط بين الليبرالية السياسية والمجتمع المدني .

---

(1)- بناء مجتمع من المواطنين ، **المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين** ، ط1، تر، هشام عبد الله ، مراجعة، فؤاد سروجي ، دار الأهلية ، عمان، 2003،ص،342.

(2)- ستيفن ديلو، مرجع سبق ذكره،ص،33

المبحث الثالث : المؤسسات الإنسانية لمجتمع العادل والمنصف

يرى رولز أن هناك مؤسسات إنسانية بالغة الأهمية لقيام مجتمع عادل ومنصف وتتمثل هذه المؤسسات في ثلاثة أنواع وهي : المؤسسة الأولى التي يعتبرها الركيزة الأولى التي يستند ويرتكز عليها المجتمع ألا وهي الأسرة كونها مؤسسة أساسية للوصول لهذا المجتمع المدني العادل ، وتتمثل ثاني هذه المؤسسات الإنسانية في الديمقراطية الدستورية ، وثالث هذه المؤسسات تتمثل في المؤسسات الإقتصادية.

أولا : الأسرة المؤسسة الأساسية

يرى رولز أن الأسرة جزء من البنية الأساسية للمجتمع ، لأن من بين أدوارها الرئيسية " أن تكون إنتاج المجتمع وإعادة إنتاج ثقافته بطريقة منتظمة من جيل إلى آخر "[1] ، وأن فكرة أن يحين وقت في المستقبل تنتهي فيه وظيفة المجتمع وتنفصل عن المجتمع السياسي ،لذلك تعتبر عملية إعادة الإنتاج هي عملية ضرورية إجتماعيا لا يمكن الإستغناء عنها وإذ سلمنا وآمننا بذلك ، نجد أن الدور المركزي للأسرة هو "أن تنظم بطريقة معقولة وفعالة تربية ورعاية الأطفال والعمل على نموهم وتعليمهم ضمن الثقافة الأوسع "[2] ، أي أن الأسرة تلعب دورا فعالا في عملية الإنتاج إذ الأسرة هي التي تنتج أعضاء المجتمع المدني كما أن لهذه الأخيرة دور مهم وأساسي في تعليم وتربية الأجيال أي الأطفال ، إذ أن الطفل ينموا بحنان هذه الأسرة.

---

(1)- جون رولز، **قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام**، ط1،تر،محمد خليل ، إشراف ، جابر عصفور،المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ،2007،ص،206.

(2)-المرجع نفسه ، ص، 206.

إن المبادئ السياسية لا تنطبق مباشرة على الحياة الداخلية للأسرة ، ولكنها تفرض قيودا جوهرية على الأسرة كمؤسسة أساسية في المجتمع "[1] ، وبذلك تضمن لجميع أفراد الأسرة الحقوق والحريات الأساسية وتكافؤ الفرص ، إذ أن هذه القيود تقوم بتحديد الحقوق الأساسية لأعضاء وأفراد الأسرة كمواطنين متساويين ، إذ أن الأسرة باعتبارها جزءا من البنية الأساسية لا تستطيع أن تنتهك هذه الحريات فمثلا الزوجات باعتبارهن مواطنات في المجتمع وبإعتبار أن المساواة شرط أساسي في الأسرة فإن لديهم نفس الحقوق والحريات والفرص التي يمتلكها الأزواج لأن المساواة مبدأ أساسي من مبادئ العدالة وقيام مجتمع مدني.

كما أنه لا يجب أن نعامل الأطفال وفقا لمبادئ سياسية ، إذ أن هذه المبادئ ليست في مكانها الصحيح إذ أنه " يجب على الآباء أن يتبعوا تصورا للعدالة والإحترام إتجاه أولادهم، إذ أنه من الواضح أن سوء معاملة الأطفال وتحريمها يكون جزءا أساسيا من قانون الأسرة "[2] ، بمعنى أنه يجب على الآباء والأولياء أن يكنوا الإحترام للأطفال بإعتبارهم صغار، فيجب أن هناك إحترام متبادل بينهما ، فمنع سوء معاملة الأطفال الصغار وعدم إهمالهم وعدم إستعمال العنف معهم جزء مهم وأساسي فهو قانون رئيسي من قانون الأسرة كما أن من أسمى مبادئ العدالة أنها تتطلب أن يكون للزوجات جميع حقوق المواطنين ، إذ أن العدالة تفرض قيودا على الأسرة نيابة على الأطفال ، فهنا تفرض العدالة ضوابط لصالح الأولاد الذين سيكونون مواطني المستقبل في المجتمع فلهم مطالبهم كمواطنين ، لقد كان الظلم التاريخي للنساء بعد أن كنّ جزءا في تنشئة وتربية الأطفال ، ظلموا ظلما قاسيا بقانون الطلاق الموجود في المجتمع

(1)-المرجع نفسه ، ص،207.

(2)-المرجع نفسه ،ص،208.

المدني ،كما أنه ليس فقط النساء من يتضررن من وراء هذا الطلاق بل حتى الأطفال الذين سيفقدون الرعاية والحنان وسيتشردون إذ يفقدون القدرة على إكتساب الفضائل السياسية المطلوبة من مواطن المستقبل أو الجيل القادم فهم يعتبرون مستقبل المجتمعات .

هكذا إذن من الواضح أنه عندما يميز المذهب الليبرالي السياسي بين العدالة السياسية

التي تنطبق على البنية الأساسية والمفاهيم الأخرى العدالة التي تنطبق على الجمعيات المتنوعة الموجودة داخل تلك البنية فهو " لا يعتبر المجال السياسي والمجال اللاسياسي فضائين منفصلين وغير مترابطين "[1]، إذ النظام الليبرالي لا يحدث الفرق بين المجالين السياسي أو اللاسياسي أي الإجتماعي فمبادئ العدالة واحدة سواء تطبق على البنية الأساسية أي الأسرة أو على الجمعيات المختلفة الأخرى كالكنيسة والجمعيات وغيرها، إذ كل واحد منهما أي المجالين السياسي واللاسياسي محكوم بمبادئه المختلفة حتى ولو كانت البنية الأساسية وحدها في المادة الأولى أو القاعدة الأولى للعدالة، بحيث تظل "مبادئ هذه العدالة تضع ضوابط جوهرية على الأسرة وعلى الجمعيات الأخرى جميعا "[2]، وهذا يعني أنه سواء أعضاء أو مواطني الجمعيات الأخرى، لا تستطيع مؤسسة أو جمعية أخرى منخرطين فيها أن تنتهك حقوقهم وتسلبها لهم لكونهم مواطنين لهم حقوقهم وحرياتهم الخاصة.

(1)-جون رولز ، **العدالة كإنصاف** ، مرجع سبق ذكره ، ص،340.

(2)- المرجع نفسه ،ص،341.

تعتبر الأسرة جزءا رئيسيا من النظام الذي ينتج تقسيم المجتمع إجتماعيا وذلك على أساس الجنس أي الذكور والإناث ، إذ يرى البعض " أن التمييز ضد النساء في سوق العمل هو مفتاح تقسيم العمل في الأسرة على أساس الجنس " [1] ، بمعنى أن الفروق الناتجة بين أجور النساء والرجال تجعل من المنطقي إقتصاديا أن تنفق الأمهات مع أطفالهن وقتا أكبر من الوقت الذي يقضيه الآباء مع أولادهم ، ومن جهة أخرى يرى البعض الآخر " أن الأسرة هي الدعامة الأساسية للظلم الواقع على المرأة على أساس الجنس " [2] ، أي أن الأسرة هي السبب الرئيسي لإحداث الفرق والظلم على المرأة والفرق بين الجنسين على أساس أن الرجل له حق أكبر على المرأة ، في حين يرى البعض الآخر مجتمعا تقل فيه أو يختفي فيه نهائيا تقسيم العمل على أساس الجنس ، وهذا شيء ليس بمستحيل أو ممنوع من المفهوم الليبرالي السياسي.

إن الأسرة مثال شديد الأهمية لنرى إن كان نظام الأزواج الأحادي كبنية أساسية يكفل عدالة متساوية للرجال والنساء ، " إن كان تقسيم العمل في الأسرة على أساس الجنس هو في حقيقة الأمر تقسيم العمل إختياري تماما" [3] ، فهذا معناه أنه إن كان التقسيم في شأن العمل تقسيم إختياري أي مرغوب فيه وليس إجباري عندئذ يكون في إعتقادي أن النظام الأحادي يحقق تكافؤ فرص منصف لكل الجنسين سواءا الرجال أم النساء ولعل هذا النظام ذو الزواج الأحادي أحسن حل للحصول على المساواة في مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء وذلك لكونهم أحرار في إختيارهم لهذا التقسيم.

---

(1)- جون رولز، **قانون الشعوب**، مرجع سبق ذكره، ص، 212.

(2)- المرجع نفسه، ص،312.

ختاما لهذا المبحث نستخلص أن كل هذه الملاحظات والآراء عن الأسرة ، فإن جون رولز لم يحاول أن يقدم حججا كاملة في تأييد نتيجة معينة بل أراد فقط أن يتصور كيف يمكن أن يقدم تصورا سياسيا للعدالة، وكل ما ينجم ويترتب عن هذا التصور السياسي من قيم سياسية يمكن أن تنطبق على مؤسسة واحدة في البنية أو المؤسسة الأساسية لبناء مجتمع مدني عادل ألا وهي الأسرة الخلية الرئيسية لبناء المجتمع المنشود، ومن بين هذه القيم نجد "قيم الحرية ومساواة المرأة ومساواة الأطفال كمواطن المستقبل، وأخيرا نجد قيمة الحرية الدينية وقيمة الأسرة في تأمين الإنتاج وإعادة الإنتاج " [1]، أي أن هذه القيم التي سبق وذكرناها جد مهمة لبناء مجتمع عادل ومنصف خاصة قيمة الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة وضمان حقوق وحرية الأطفال، واعتبار الأسرة النقطة النواة لبناء المجتمع المدني أو إنتاجه وإعادة إنتاجه للجيل القادم، إذ تعتبر هذه القيم مهمة فتعطي لجميع المواطنين حقوقهم وتضمن لهم حريتهم، لعل هذه المسألة تعتبر مسألة في غاية الأهمية ليس فقط لتصور العدالة كإنصاف بل أيضا لتصور سياسي معقول.

إذن هكذا تعتبر الأسرة هي اللابنة الأساسية أو نواة بناء مجتمع مدني تتوفر فيه كل من العدل والإنصاف والمساواة فهي التي تربي الأجيال فتنتجه وتعيد إنتاجه بشكل منهجي ومنظم ، ولعل كل القيم أو المبادئ التي إستند وارتكز عليها رولز لبناء هذا المجتمع المدني العادل تعتبر أساسية ومهمة وهو على حق وصواب رغم وجود بعض الثغرات.

(1)- المرجع نفسه ، ص، 213.

ثانيا : الديمقراطية الدستورية

تعتبر الديمقراطية الدستورية نظام حكم يستند على السيادة الشعبية ، ينظم الدستور هياكل وسلطات وحدود الحكومة وتعتبر مؤسسة من المؤسسات الإنسانية لقيام مجتمع مدني عادل ومنصف ، إن " للعدالة السياسية جانبان ينشآني من حقيقة أن دستورا عادلا هو حالة من العدالة الإجرائية غير المثالية "[1] ، بمعنى أنه أولا لا يجب أن يكون الدستور إجراء عادل يلبي المتطلبات الخاصة بالحرية المتساوية ، كما أنه ثانيا يجب أن يصاغ بحيث أنه من بين جميع الترتيبات العادلة القابلة للتطبيق الأكثر ترجيحا أن ينتج نظاما تشريعيا عادلا وفاعلا ، ويجب تقييم عدالة الدستور تحت كلا العنوانين في ضوء ما تسمح به الظروف.

عندما يطبق مبدأ الحرية المتساوية حين يطبق على الإجراء السياسي المعرف بواسطة الدستور وذلك بمبدأ الحرية المتساوية فإنه يتوجب حصول المواطنين على حق متساو للمشاركة فيه لكي نحدد النتيجة من هذه العملية الدستورية التي تكرس القوانين التي يتوجب عليهم طاعتها هنا تبدأ العدالة بالإنصاف وذلك بالفكرة القائلة بأنه "حين تكون مبادئ العدالة العامة ضرورية ولمصلحة كل شخص،يجب العمل من وجهة نظر وضع مبدئي للمساواة "[2] ، وهذا يعني أن مبادئ العدالة عندما تكون ضرورية وتكون لخدمة المصلحة العامة بدون تخيير مصلحة أحد عن الآخر، أي يجب أن تكون مبادئ العدالة مستندة ومرتكزة على مبدأ المساواة هكذا سنصل إلى ما يسمى بالعدالة كإنصاف ، بحيث إن كل ممثلا بإنصاف سينقل مبدأ المشاركة من الوضع الأصلي إلى الدستور كنظام ذو مرتبة أعلى من القواعد الإجتماعية لصنع القواعد إذ أن الدستور له مرتبة أعلى من القواعد الإجتماعية لصياغة القوانين فإذا كان للدولة الحق في أن تمارس سلطة نهائية على ميدان ما أو قطاع أو مجال

---

(1)- جون رولز ، **نظرية في العدالة** ، ليلى الطويل ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2011، ص، 281.

(2)- المرجع نفسه ، ص، 282.

معين، وإذا كانت بهذا الشكل قد تؤثر بشكل أو بآخر على فرص الناس في الحياة ،إذن هنا يجب على الدستور أن يحافظ على التمثيل المتساوي للوضع الأصلي أي أن يحافظ على المشاركة أو الحرية المتساوية للمواطنين إذن هنا يظهر لنا أن الديمقراطية الدستورية يمكن تدريجها بحيث تلبي مبدأ المشاركة.

إن " النظام الدستوري هو ذلك النظام الذي يجب أن تكون قوانينه ومراسيمه متسقة وغير متناقضة مع حقوق وحريات أساسية معينة " [1]، بمعنى أن هذا النظام الدستوري يجب أن تكون مبادئه وقوانينه تخدم مصلحة الفرد ولا تكون ضد الفرد بل يجب أن تخدم مصلحته ومنفعته بحيث لا يجب أن تتناقض مع الحقوق الأساسية والأولية للمواطن ومع حرياته الأساسية، ويرى البعض أنه إذا كان "الشعب ديمقراطيا حقا في روحه فإنه لا يعود هناك من ضرورة لوجود دستور يحتوي على لائحة الحقوق، وأنه إذا لم يكن الشعب ديمقراطيا ، فإن مثل هذا الدستور لن يحوله إلى ديمقراطي " [2]، أي أن الديمقراطية لن يمنحها الدستور للشعب بل هي موجودة في روح الفرد، فعلى الفرد أن يبحث عنها في أعماق روحه وإن كان الفرد ديمقراطيا بروحه فهو لن يكون بحاجة إلى هذا الدستور، لأن الدستور لن يستطيع أن يعطيه الروح الديمقراطية فهي موجودة في داخله.

إن لجميع المواطنين الراشدين والعقلاء الحق في المشاركة في الشؤون السياسية، مع وجود بعض الإستثناءات التي إعترف بها الدستور مع إحترام الأمر المتعلق بناخب واحد له صوت واحد، والانتخابات تكون منصفة وحرة وتتم بشكل دوري كما أن " الاختبارات المتقطعة وغير القابلة للتنبؤ بمشاعر العموم بواسطة إستفتاء أو وسائل أخرى لا تكفي

(1)- جون رولز ، **العدالة كإنصاف** ، مرجع سبق ذكره ، ص ،310.

(2) – المرجع نفسه ، ص، 311.

بالنسبة لحكومة تمثيلية "[1] ، أي هناك وسائل حماية وهي وسائل دستورية راسخة من أجل حريات معينة، وخاصة حماية حرية التعبير وحرية تشكيل روابط سياسية أو تكوين أو إقامة روابط سياسية مع بعضنا البعض ، إذ لا يمكن العيش من دون الإرتباط بقواعد دستورية تحمي حقوق وحريات الأفراد فلا يكمن ممارسة الديمقراطية السياسية والدستورية من دون الإرتباط بها.

كما ينص مبدأ المشاركة السياسية على " أن يكون للمواطنين جميعا نفوذ متساوية مع الجميع على الأقل بالمعنى الرسمي إلى المناصب العامة "[2]، وهذا معناه أن كل شخص مخول بالإنضمام إلى أحزاب سياسية، والترشح لمواقع إنتخابية والوصول إلى موقع ما في السلطة ، ومن دون أي شك أو ريب أن هناك بعض الشروط التي منها من يتعلق بالعمر والإقامة وغيرها من الشروط، إلا أن هذه الشروط يجب أن تتعلق بالمنصب وذلك بشكل معقول، بإعتبار أن هذه الشروط والقيود من دواعي المصلحة العامة إذ لا تميز بين الأفراد والأشخاص أو المجموعات بمعنى أنه تطبق بالتساوي على كل شخص في مسار الحياة الطبيعي .

(1)- المرجع نفسه، ص،283.

(2)- المرجع نفسه ،ص، 287.

إن مبادئ العدالة هي من بين " المقاييس الرئيسية الواجب إستخدامها في الحكم على سجل الممثل والأسباب التي يقدمها للدفاع عنه "[1] ، وهذا يعني أن مبادئ العدالة تعمل على الدفاع على حقوق المواطن وهي من بين المقاييس الأساسية لحمايته ، وبما أن الدستور هو أساس البنية الإجتماعية ، فهو ذو مرتبة عليا لتنظيم المؤسسات الإجتماعية الأخرى إذ أن الدستور يجب أن يؤسس حقوقا متساوية للمشاركة في الشؤون السياسية ويجب إتخاذ التدابير للحفاظ على القيمة المنصفة لهذه الحريات ، وذلك في دولة ذات حكومة جيدة إذ أن فئة ضئيلة من الناس يمكن أن يكرسوا وقتهم للسياسية.

إذن إن الديمقراطية الدستورية ضرورية لبناء مجتمع مدني عادل ومنصف ، وذلك بإحترام مبدأ المشاركة السياسية والحرية المتساوية ، كما أنه على الفرد أن يجد الديمقراطية في روحه لأن الدستور إذا منح لك الديمقراطية إلا أنها بنسبة ضئيلة بل الديمقراطية تكون في روح كل فرد يستمدها من ذاته.

(1)- المرجع نفسه، ص، 288

ثالثا : المؤسسات الإقتصادية

يرفض جون رولز تعريف الإقتصاد على أنه إقتصاد الرفاه ولا يستخدم هذه التسمية لأن مصطلح الرفاه يشير بأن التصور الأخلاقي نفعي ويرى "أن الإختيار الإجتماعي أفضل بكثير على الرغم من إعتقاد أن دلالته ما تزال ضيقة جدا "[1] ، أي أنه يرفض تعريف الإقتصاد على أنه الرفاه بل يرى أن الإقتصاد هو الإختيار الإجتماعي ، ويقول أنه " يجب أن يتضمن عقيدة في الإقتصاد السياسي تأويلا لمعنى الخير العام الذي يرتكز على تصورللعدالة "[2] ، بمعنى أن هذا لإرشاد تأملات المواطن حين يفكر بأسئلة السياسة الإقتصادية والإجتماعية ، أذ عليه أن يتخذ منظور الميثاق الدستوري أو المرحلة التشريعية ويتحقق من كيفية تطبيق مبادئ العدالة ، لكون أنها إي العدالة إنصافا تطبق على البنية الأساسية في المجتمع ، وفي الحقيقة " إن الأثر التراكمي للتشريع الإجتماعي والإقتصادي هو لتعيين البنية الأساسية "[3] ، أي أن كل هذا التشريع الذي يشرعه المجتمع المدني سواء تشريع إقتصادي أو إجتماعي هدفه هو تعيين وتحديد البنية الأساسية للمجتمع إما أن تكون الأسرة أو المؤسسات الإقتصادية أو الديمقراطية الدستورية ، علاوة على ذلك يشكل النظام الإجتماعي للرغبات والطموحات التي سوف يمتلكها يمتلكها مواطنوه ، كما يرى " أن النظام الإقتصادي ليس وسيلة مؤسساتية فحسب بل من أجل إرضاء الرغبات والحاجات الموجودة لكنه طريقة لخلق وتجديد الرغبات في المستقبل "[4] ، أي أن هدف أو غاية النظام الإقتصادي ليس فقط كونه وسيلة من مؤسسات المجتمع المدني لكي يوفر ويرضي المتطلبات والحاجات الموجودة راهنا ، ولكن يتجاوز ذلك لكونه وسيلة لخلق وتجديد

---

(1)- جون رولز، **نظرية في العدالة** ، مرجع سبق ذكره،ص،325.

(2)- المجع نفسه،ص،326.

(3)- المرجع نفسه،ص،326.

(4)- المرجع نفسه،ص،326.

الرغبات أي هو الذي يخلق الرغبات ويعيد تجديدها مرة أخرى، وهذه الأمور معترف بها من طرف إقتصاديون كثيرون مثل" **كارل ماركس"***، وبما أن للترتيبات الإقتصادية هذه الآثار فإن إختيار هذه المؤسسات يتضمن ضرورة النظر، إلى ما يحمل الخير البشرية ،ولهذا يجب أن يتخذ هذا الإختيار أي الإختيار الإجتماعي بناءا على أسباب منطقية أخلاقية وسياسية وكذلك ضرورة أن تكون أسباب إقتصادية .

بإعتبار أن العدالة إنصافا ليست لخدمة الرغبات والمصالح الموجودة ، " إنها تضع نقطة أرخمديسية من أجل من أجل تقويم النظام الإجتماعي دون إقحام إعتبارات قبلية"[1]، إذ يتم تعريف تصور مثالي للعدالة بما أنه يتوجب على المؤسسات الإقتصادية تعزيز فضيلة العدالة وعدم تشجيع الرغبات والطموحات غير المتوافقة معها، أي تحرص على تشجيع الرغبات التي تقيد العدالة ولا تكون مضادة ومعاكسة لها.

لتلخيص ما سبق، إن النقطة المحورية والجوهرية إنه على الرغم من الخواص الفردية للعدالة إنصافا، لا يتوقف مبدأ العدالة على رغبات موجودة أو شروط اجتماعية راهنة، بالتالي " نحن قادرون على اشتقاق تصور لبنية أساسية عادلة، وصورة مثالية للشخص متوافقة معه بحيث يمكن أن يخدما كمعيار من أجل تقدير أو تقويم المؤسسات ومن

---

*-كارل ماركس : (1818-1883) فيلسوف ألماني وإقتصادي وعالم إجتماع ومؤرخ وصحفي وإشتراكي ثوري كان أحد أعظم الإقتصاديين في التاريخ.

(1)- المرجع نفسه، ص، 327.

أجل إرشاد الإتجاه الكلي للتغيير الإجتماعي "[2] ، كما أنه لإيجاد أرخمديسية كما سبق ذكره ليس من الضروري اللجوء إلى مبادئ قبلية أو كمالية من خلال إفتراض رغبات عامة معينة مثل الرغبة بخيرات إجتماعية أولية.

يصرح جون رولز منذ البداية أن كل نظام من المؤسسات الخاصة والإشتراكية هو في الواقع غير مقبول، ففي نظريته العدالة يصف لنا بالتفصيل نوعية المؤسسات الإقتصادية الخاصة بالمجتمع المدني، فيتحدث في البداية عن الأنظمة التي يجب أن تترك وترفض والأنظمة المقبولة وهما نظامان إثنان " إما ديمقراطية المالك تحت نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإما ديمقراطية إشتراكية تحت نظام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج "[2]،أي أنه واحد من بين الأنظمة ستأخذ بعين الإعتبار وتكون مقبولة في نظر رولز لبناء مجتمع مدني عادل، فالغاية من ديمقراطية المالك هو تحقيق مجتمع مدني عادل يشكل نظاما منصفا قائما على التعاون والتآزر بين المواطنين المعتبرين كأشخاص أحرار ومتساويين، كما يجب على المؤسسات الإقتصادية أن تضع في يد المواطنين وأقصد هنا جميع المواطنين وليس فقط الأقلية منهم وسائل الإنتاج يتمكنون من التعاون لبناء تطوير الحياة الإجتماعية .

(1)- المرجع نفسه،ص،335.

(2)- المرجع نفسه ،ص،312.

"إن الدولة هي التي توجه المناخ الإقتصادي بإحكام وضبط بعض العناصر التي تتم مراقبتها من طرف الدولة " [1]، وذلك مثل الحاصل الإجمالي للإستثمار، ونسبة الأرباح وكمية الأموال وكون التخطيط العام والشامل هو في الحقيقة غير ضروري، لأن النقابات الفردية والمؤسساتية تكون حرة أخذ قراراتها المستقلة في إطار الشروط الإقتصادية العامة.

إذن يمكن القول أن المؤسسات الإقتصادية لمجتمع عادل هي كل من الأحزاب السياسية وذلك لغرض المشاركة في أغراض سياسية كصنع القرار على المستوى الوطني أي المشاركة في الآراء الساسية، ونجد أيضا من بين المؤسسات النقابات العمالية والإتحادات المهنية وهي الدفاع عن المصالح الإقتصادية لأعضاء النقابة والإرتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أيضا الجمعيات الثقافية والإجتماعية وهذا لخدمة أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لإتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي، وهذه المؤسسات الإقتصادية ضرورية لتحقيق مجتمع مدني يمتاز بالعدل والإنصاف.

(1)- المرجع نفسه،ص،313.

الفصل الثالث

- مستقبل المجتمع المدني -

يبدو من خلال ما سبق أن فكرة المجتمع المدني فكرة مهمة جدا، لكن هناك الكثير ممن يزعم وجود العديد من الظروف والأحوال التي تحُول دون بلوغ هذه الفكرة، أي فكرة المجتمع المدني وتطبيقها في أرض الواقع، وكل واحد منهم مبرراته الخاصة، إذ نجد " الطبيعة التنافسية الفظة للحياة المعاصرة غالبا ما تمحوا البعد الشخصي من علاقتنا ببعضنا البعض " [1]، وذلك معناه أن الروح التنافسية بين الناس في الحياة المعاصرة لا تستند على العلاقة القائمة فيما بيننا، حيث أن فرص تطوير الفضائل المدنية ونقصد بهذه الفضائل كل من الإحترام المتبادل فيما بين المؤسسات الإقتصادية بصفة خاصة والناس بصفة عامة، وفكرة التسامح فيما بيننا ، نجدها بعيدة كل البعد عن بناء هذا المجتمع المدني.

يمكن سرد العديد من الأمثلة لإظهار مدى صعوبة بلوغ وتحقيق فكرة المجتمع المدني على أرض الواقع، لكون هناك الكثير من العوائق التي تعيق بلوغ هذه الفكرة على سبيل المثال نشير إلى " الجمعيات التطوعية في الحياة المعاصرة مثل الجمعيات التجارية أو جماعات تكتلية أخرى تؤكد بدرجة عالية على منظورات متجزئة لا تعلِم الناس إحترام الفضيلة المدنية " [2]، أي أن كل من الجمعيات سواء تكتلية أو تجارية تؤكد وجود التجزيئات والتفريقات حيث أن الناس لا يحترمون الفضيلة المدنية سواء كما هي محددة في ضوء إحترام القانون والمبادئ الأساسية للمجتمع أو كما هي محددة في ضوء التسامح والإحترام التبادل بين الناس، كما أن الجماعات التطوعية هذه كثيرا ما تسعى إلى فرض طرق للحياة على أعضائها وذلك لإنكار الحقوق التي منحها لهم المجتمع، وكدليل إضافي على الفشل في بلوغ فكرة المجتمع المدني نجد معدل الفقر الذي يزيد في الإرتفاع ، بحيث يزيد من عقبة تحقيق التكافؤ الكامل في الفرص ،وكذلك وجود التمييز ضد جماعات مختلفة

(1)- سنيفن ديلو ، مرجع سبق ذكره، ص، 487.

(2)- المرجع نفسه،ص ، 487.

وإلى عجز المجتمع عن منح الحقوق الكاملة على أساس متساو لكل فرد، ولعل الخطر الأكبر في كل هذا هو عدم توفير الرعاية للأطفال وذلك بتوفير لهم بيئة مغذية بالحنان والحب والرعاية وتوفير لهم الحق في التعليم لجميع الأطفال من كل الطبقات .

كما يشير العديد من نقاد المجتمع المدني إلى أنه " غالبا ما يضع المجتمع المدني قناعا يخفي أشكالا من الإستبداد التي تضر بالأهداف الأساسية التي يدعوا إليها " [1]،أي أن المجتمع المدني يخفي نفسه تحت قناع الديمقراطية إلا أن القناع الحقيقي لهذا المجتمع والذي هو قناع خفي بالتأكيد هو الإستبداد والظلم، كما أن هناك من العوائق التي تحُول دون بلوغ هذه الفكرة وذلك حسب النقد الموجه للمجتمع المدني ويمكن حصر الإنتقادات الموجهة له فيما يلي :

(1)- المرجع نفسه،ص ،488.

المبحث الأول : عوائق بيروقراطية

يوحي تحليل **"ماكس فيبر "** * لعقلية القفص الحديدي المميزة للحياة المعاصرة بأن الأفراد في المجتمع المعاصر يجدون أنفوسهم في أوضاع لا توفر لهم أو ربما نادرا ما توفر لهم فرصا للحد من الحروب والفك من الروتين والملل، وهكذا " يتعلم الأفراد إتباع قواعد معينة مؤيدين بها الممارسات الخاصة بعمليات شديدة التحديد تعتبر أساسية في تحقيق المهام الخاصة والمحدودة التي يكفلون بها، ولكي ينجحون في هذا المسعى يجب على الأفراد أم يطوروا مهارات متخصصة قد تتطلب تدريبا فكريا مكثفا وأيضا تنمية وتجديد مستمر "[1]، وهذا ما سنطلق عليه المقاربة الإجرائية في الحياة .

المقاربة الإجرائية تتطلب من الأفراد ألا يولون سوى إهتماما قليلا لعناصر أحرى مهمة داخل الذات، على سبيل المثال نجد " أن الناس يملكون الكثير من المصالح المختلفة التي يتوافق كل منها مع عناصر مكونات الذات التي قد تنكرها المقاربة الإجرائية تماما في سبيل نجاح العمل " [2]، أي أن هناك مصالح تتوافق مع الذات التي تتناقض مع المقاربة الإجرائية لنجاح العمل إذ تتداخل المصالح مع سبيل نجاح العمل لدى الأفراد إذ لا يجب الإصغاء إلى عناصر الذات التي تؤدي إلى التناقض مع سبيل نجاح العمل بحيث يجب أن تنكرها وتتجاهلها .

*- ماكس فيبر:(1864-192) عالم ألماني في الإقتصاد والسياسة وأحد مؤسسي علم الإجتماع الحديث.

(1)- المرجع نفسه،ص،388.

(2)- المرجع نفسه،ص،388.

يَعتبر جون ستوارت ميل أن هناك أبعاد كثيرة داخل عقولنا ويسميها قدرات العقل العليا ، فغالبا ما ننظر إلى العالم من منظورات تشير إليها القدرات "[1]، إذ هناك قدرات جمالية تجعلنا ننظر إلى العالم من زاوية جمالية لإيجاد ما يبهجنا ويسعدنا، كما أن هناك قدرات تتعلق بالأخلاق، كما نجد قدرات أخرى للعقل تشتمل على الرغبة في فهم طبيعة الحياة الإجتماعية أو التاريخ أو الفلسفة، فمثلا نجد البعض يدرسون علم الإجتماع للوقوع عند نقطة التمييز الإجتماعي ودراسة وإكتشاف جذور الحروب وأسبابها ونتائجها كما نجد هناك من دارسي ومتخصصي الفلسفة وذلك لتناول قضايا ومسائل تتعلق بالميتافيزيقا والأخلاق وغيرها من مجالات الفلسفة .

تعتبر ممارسة القدرات العقلية العليا عن الحاجة إلى القيم الإجتماعية بما في ذلك الإحترام المتبادل وإحترام الصالح العام والصداقة، وهي القيم الموجودة في الأسرة ومرورا بالجماعات والحكومة المحلية وصولا إلى المواطنة القومية، إذ على الأفراد تعلم كيفية الإنخراط والتواصل مع الجماعات والإنخراط في التفكير العام مع الآخرين لكن تحت شرط التقيد والتمسك بالفضائل المدنية التي سبق وذكرناها وهي التسامح والإحترام المتبادل وتعد جميع هذه الأبعاد ضرورية لازدهار الحياة الإنسانية وبلوغ المجتمع المدني.

(1)- **إتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**،مرجع سبق ذكره، ص، 215.

تصبح القدرات العقلية داخل القفص الحديدي للحياة المعاصرة حسب **"ميل "** متمثلة في تلك القدرات التي تسمح لنا بالأداء الجيد للعمليات المرتبطة بوظيفة معينة " [1] ، أي أنه داخل هذا القفص الحديدي تصبح قدراتنا العقلية الأساسية تلك التي تؤدي أو تقوم بمهامها الجيد في مجال الوظيفة المخصصة له أي نقول عنها بأنها قدرات عقلية مهمة إذا توافقت مع الأداء الجيد للوظائف المختلفة، كما نذكر أيضا أن هناك من القدرات العقلية التي تتعرض للإنحراف والهبوط دون توظيفها لبلوغ أهداف الحياة، وهذا ما يؤكد أن تجربة البيروقراطية تحرم الأفراد من أهمية وجود الحياة وبلوغ أهداف الحياة، ونقصد هنا بالحياة التي يعدنا بها المجتمع المدني إذ داخل القفص الحديدي لا نجد المجتمع المدني بل ينعدم فيه هذا المصطلح وهذه الحياة يعد بها هذا المجتمع .

هذا مل يدفعنا إلى أنه واجب علينا مقاومة ضغوط التجربة البيروقراطية، ولا شك أن خبرة الحياة المدنية التي تطالب بحيز مستقل للتحرك ستشير بأننا يجب أن نفعل ذلك، إذ يجب علينا مواجهة هذه السلطة المسلطة ضد الأفراد في الأوضاع البيروقراطية، إن البيروقراطية التي تسكن حياتنا لديها مسؤولياتها الخاصة ولكي تنفذ هذه المسؤوليات تتوقع هذه المؤسسات والمنظمات البيروقراطية أن نفعل ما نؤمر به وننفذه ونخضع لأوامرها وذلك عن طريق الإجبار بممارسة التهديد بفقدان وظائفنا وحرماننا من معاشنا.

(1)- ستيفن ديلو ، مرجع سبق ذكره، ص، 490.

يخلق النظام البيروقراطي في العالم المعاصر تراتبيات هرمية ترصد وتنظم حياتنا تماما على النحو الذي بينه كل من **"ماكس فيبر و ميشيل فوكو"** *، فهناك " أشخاص مسؤولين عن آخرين وهؤلاء المسؤولين لديهم القوة على إتخاذ قرارات يصدد الكثير من جوانب الحياة "[1]، أي هناك قوة تسيطر على الأفراد وتتدخل في مسار ومجرى حياتهم ليس فقط التدخل في شؤون العمل بل يتدخلون حتى في مجالات خارج حياة العمل أي الحياة اليومية والشخصية للأشخاص، إذ تحت وطأة البيروقراطية يفقد الفرد حريته في الحياة العملية و الحياة اليومية أي خارج مجال العمل، إذ أنه في المجال الديمقراطي الذي يمكن فيه لكل شخص مشاركة الآخرين مسؤولية تشكيل الوضع الذي يعيشون فيه ويعملون فيه نجده غائبا في معظم البيئات البيروقراطية " [2]، أي أن بعض القيم المعززة والأساسية في المجتمع المدني مثل الإحترام المتبادل والإستقلالية والتسامح أي الفضائل المدنية نجدها ناقصة الأهمية إلى حد كبير داخل البيئات البيروقراطية.

يتفق ماكس فيبر مع نيتشه في هذه النظرة للحياة المعاصرة في المجتمع المدني ولقد كان لنيتشه حل لمشكلات المجتمع المدني المعاصر، فلقد إعتقد " أن المسيحية قد فقدت قدرتها على إسباغ دلالة الحياة ومن ثم لابد من خلق أنساق جديدة للقيم من أجل هذا الغرض

---

*- ميشيل فوكو : (1926-1984) فيلسوف فرنسي يعتبر من أهم فلاسفة النصف الأخير من القرن العشرين.

(1)- **مسارات فلسفية** ، ط1، محمد ميلاد ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا ، 2044، ص، 30.

(2)- ستيفن ديلو ، مرجع سبق ذكره ، ص، 490.

فالروح الحر أو أرستقراطية المبدعين ستمنح أساسا لحياة ذات دلالة " [1]، أي أن المسيحية أو الكنيسة في نظر" **فريدريك نيتشه"*** لم يعد لها دور في إعطاء ووضع بصمتها على المجتمع المدني أي إذا فقدت المسيحية مكانتها كمصدر للقيم أم لا، وهل يمكن أن يحيا المجتمع المدني عندما نعطي خلق الحياة إلى قلة نخبوية ؟ هذا هو الذي يواجه المجتمع المدني وذلك بإعلائه من مفهوم الحيز المستقل للجماعات، وليس فقط مستقل عن الحكومة بل كذلك من مأساة وظلم البيروقراطية، ففي هذا الحيز المستقل للمجتمع المدني يمكن للناس أن يجدوا تلك الأنظمة التي تسهل من تحقيق حاجاتهم ورغباتهم وأهدافهم المتعددة والمختلفة.

نستخلص مما سبق ذكره أنه لمقاومة الأبعاد القمعية للحياة البيروقراطية يجب أن يوجد إلتزام واضح بإعلاء شأن مؤسسات المجتمع المدني وبما فيها الحيز المستقل للجماعات والجمعيات التي تتيح للأفراد تتبع طرق ومسارات مختلفة في الحياة، ويجب أن نجد سببا مقنعا يدل على أن العلاج الأمثل لمشكلات الحياة البيروقراطية لا يخرج عن تحقيق المجتمع المدني، وقبل أن نقول أنه ما دامت هناك حياة بيروقراطية لا يمكن لأن يوجد مجتمع مدني، لأن هذا ما يزيد الأمر تأزما ويضعنا عبيدا في قبضة البيروقراطية، فلكي نقضي على البيروقراطية يجب أن نبحث عنها في داخل مؤسسات المجتمع المدني " إذ بمزيد من مؤسسات المجتمع المدني يمكننا أن نستعيد لأنفسنا حيزا للعمل المستقل يصبح أساسا لإضفاء المغزى على الحياة " [2]، أي أن لمؤسسات المجتمع المدني دور فعال ومهم لإعادة إستقلالية وظائفنا وعملنا وفي مسارنا هذا لإعادة بناء المجتمع المدني نكون قد قللنا

---

* - فريدريك نيتشه : (1844-1900) فيلسوف ألماني كان من أبرز الممهدين لعلم النفس وكان عالم لغويات.

(1)- ليوشتراوس ،جوزيف كروبسي ، **تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدجير** ، تر ، محمد سيد أحمد ، مراجعة، إمام عبد الفتاح ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ج2، 2005، ص، 517.

(2)- ستيفن ديلو ، مرجع سبق ذكره ، ص، 492.

من الآثار والعواقب السلبية والوخيمة للقفص الحديدي الذي تعاني منه الحياة المعاصرة .

المبحث الثاني: عوائق إقتصادية

رأينا في المبحث السابق أن مناقشتنا لمسألة قدرة البيروقراطية على حرماننا من فرصة تحقيقنا لما لدينا من قدرات عقلية وقوة، فلابد من أننا نشير ونناقش الملابسات الإقتصادية التي تجعل من الرأسمالية البيروقراطية أو ما يسمى بالأعمال الضخمة التي تنظم بطريقة نستفيد من قدراتها ومهاراتها التكنولوجية المعاصرة ضرورية، وهذا ما بينه **"آدم سميث"** *حيث يرى " أن الإقتصاد المزدهر يتطلب تقسيم للعمل يتميز بتقنية عالية وقد أفصح هذا التقسيم عن نفسه في التنظيمات البيروقراطية الكبيرة التي يتم فيها تنظيم العمل الضخم لسلع عالية الجودة، وغالبا ما يصاحب تقسيم العمل نسق للمكانة بين المدير والعامل "[1]، وهذا معناه أنه لكي يقوم الإقتصاد ويكون مزدهرا يتطلب علينا تقسيم العمل أي كل واحد يعمل المهام الذي أعطي له، لكي تنتج سلع ذات جودة رفيعة ولكن نصل إلى هذا التقسيم الذي نادى به آدم سميث نراه يوسع من ثغرة الطبقات حيث يضع حد فاصل بين سلطة المدير على العامل بحيث يكون المدير مستغلا للعامل ومسؤولا عنه ويعتبره كآلة يستغل قدراته .

لقد أشار " **كارل ماركس**"* إلى أن " الإقتصاد الذي يقوم تنظيمه على حاجة إلى تقسيم العمل لا يعني بالضرورة تقسيم السلطة بين المالك والعامل" [2]، أي عندما يوجد هذا التقسيم تكون السلطة في يد المالك وبهذا سيستعمل سلطته ونفوذه وقوته على قوة عمل العامل، وهذا ما يحقق المزيد من التراكم في المال والسلطة السياسية، حيث أن هذا التقسيم يؤدي بدون محالة إلى توسيع ثغرة التمييز والتفريق وتوسيع فكرة ظهور الطبقات وهذا ما يؤدي إلى ظهور البقات الثلاث الطبقة البرجوازية المسيطرة والطبقة البروليتارية والطبقة الكادحة، وكل هذا

*- آدم سميث: (1723-1790) فيلسوف أخلاقي إسكتلندي من رواد الإقتصاد السياسي .

(1)- ستيفن ديلو، مرجع سبق ذكره،ص،492.

(2)- جورجسياين،**تطورالفكرالسياسي**،ج5،تر،راشدالبراوي،دارالمعارف،معمؤسسةفرانكلينللطباعة والنشر،مصر،دس،ص،998.

ينفي أن يكون للمجتمع بعد ديمقراطي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا يكون تقسيم العمل الذي يعد ضروريا لإزدهار وتطور الإقتصاد دائما مرتبطا بتقسيم السلطات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تنفع طبقة وتضر أخرى ؟.

هذا سؤال جد مهم حيث نجد هذه الفكرة موجودة في عصرنا ووقتنا الراهن، إذ كان بإمكاننا أن ننقذ المجتمع المدني من السلطة البيروقراطية للحياة المعاصرة التي سبق وتطرقنا إليها سالفا، كيف لنا أن نفعل ذلك في واقع يملك فيه القليل أو البعض السلطة السياسية بينما يملك فيها بقية المجتمع ولو القليل منها، فهذا ما يوسع من ثغرات وجود الطبقات، حتى ولو كانت لدينا حقوق متساوية إلا أن الأولوية تكون للأقوى فالمالك يفعل ما يشاء رغم أننا نملك نفس الحقوق إلا أن الطبقة البرجوازية تفعل ما يروق لها وتعتَبر الطبقات الأخرى أو بقية المجتمع مجرد عمال وعبيد عندها فتستغلهم لفائدتها، وهكذا سوف لن يكون للضعفاء أو الطبقات الأخرى كل من البروليتارية والكادحة إستخدام حقوقهم لإبراز ذواتهم، وهكذا سيكونون عاجزين عن "خلق مجتمع مدني ذو حيز مستقل من الجماعات لمجابهة سلطة المؤسسات والكيانات البيروقراطية ذات النفوذ والقوة "[1]، أي أن الأفراد يفقدون حريتهم الخاصة لتعبير عن قدراتهم العقلية العليا والدفاع عن حقوقهم وإبراز آرائهم وهكذا سيقحمون في فخ القفص الحديدي الذي سبق وأشرنا إليه عند **ماكس فيبر**.

إن هذه المشكلة ليست الوحيدة التي تطرحها الرأسمالية البيروقراطية المعاصرة بالنسبة لمجتمع المدني، فهناك مشكلة أخرى تتمثل في السوق الحر نفسه، حيث "يعتقد الكثيرين أن الحرية داخل السوق توازي وتضاهي ما يقدمه المجتمع المدني من حرية في الإختيار" [2] ، إذ أن المجتمع المدني يعطي نفس الحرية للمواطن في الإختيار نفس تلك الحرية نجدها في السوق الحر، فهذا ما يخلق مشكلة في المجتمع المدني فانتزاع حرية الإختيار في إحدى المجالات يؤدي إلى فقدانها في المجالات الأخرى، وهذا ما يؤدي بالبعض

(1)- ستيفن ديلو،مرجع سبق ذكره،ص،493.

(2)- المرجع نفسه ،ص،493.

إلى الجري والسير وراء تحقيق منافعهم الخاصة الفردية والمادية أي يعبدون المال وينسون الإصغاء إلى الفضائل العقلية والمدنية من جهة أخرى إذ ينكرون كل من التسامح والإحترام المتبادل فيما بينهم ويتبعون شهواتهم ورغباتهم المادية، وهذا ما رأيناه عند كارل ماركس إذ أن السوق بتشديده على المنافع المادية إنما يقودنا ذلك إلى الرغبة في إكتساب الوسائل التي توفر لنا تلك المنافع والرفاهية وهكذا سيسعى الفرد وراء المال.

لكن رغم كل هذا لا يجب أن نضع اللوم فقط على السوق الحر بل المجتمع أيضا له دور في ذلك لأن " المجتمع المدني أخفق وفشل في قدرته على تعليم للفرد أهمية الفضيلة المدنية فالمجتمع يخلق ضغوطا تعمل على نفي الإحترام للفضيلة المدنية " [1]، أي أن المجتمع أيضا له دخل وشأن في سعي الإنسان وراء المادة والرفاه والمال لأنه لا يستطيع أن يوصل فكرة أو يطبق أهمية وجود الفضائل المدنية في المجتمع، فالمجتمع المدني الصالح يجب أن يكون مبنيا ويقوم على الفضائل المدنية، وهذا لأنه لم تعد هناك مؤسسات تعلم تلك الفضائل، وهكذا لن تجد السوق أية صعوبة في حرمان الفضيلة المدنية مكانتها وموقعها في المجتمع المدني، ولكن إذا قامت هذه المؤسسات بمهامها سوف لن تستطيع السوق إنكار أو إزالة تلك الفضائل، وبفضل هذه الفضائل أي كل من التسامح والإحترام المتبادل سوف يتغلب الفرد على شهواته ورغباته بالجري وراء المال والمادة.

(1)-المرجع نفسه،ص،494.

المبحث الثالث: عوائق شخصية

لكن رغم أننا حتى ولو إستطعنا أن نحقق المجتمع المدني الديمقراطي وإستطعنا أن نتحرر من القفص الحديدي في حياتنا، إلا أنه لا يجب أن يخفى لنا أنه يجب أن نتغلب على مشكلة أو عقبة أخرى تعيقنا عن قدرتنا على المحافظة على مزايا المجتمع المدني، خاصة كون الأفراد يجب أن يتحملوا المسؤولية عن حياتهم، وهذا معناه أن العقبات التي سبق وأشرنا إليها ليست وحدها القادرة على حرماننا من بلوغ المجتمع المدني، بل هناك عوائق داخلية في الذات الإنسانية، حيث أن الإنسان يسير وراء طموحه ورغباته إلا أنهم قد يكونون غير قادرين على تحقيق هذا الطموح الذي يعتبرونه الأفضل بالنسبة لهم، فقد يختارون بأنفسهم خياراتهم الخاصة وربما تكون هذه الإختيارات مدمرة لأمانيهم وطموحاتهم، فهكذا سوف لن يكون القفص الحديدي شيء نوضع بل هو شيء نسمح بحدوثه داخل حياتنا، وهذا يراه **ميشال فوكو** على" أنه إذا كنا بصدد الإعتناء بأنفسنا على نحو حقيقي يجب أن نفهم أنفسنا جيدا بما يكفي لمعرفة أي أنواع التحديات التي تضع أفضل ما لدينا في مقدمة الأحداث ومن ثم معرفة ما ينعش ويعزز حياتنا "[1]، أي أن الإنسان يجب أن يعرف نفسه ويفهم ما يريده ويرغب فيه لكي تكون كل طموحاته ورغباته التي يقوم بها تعود بالفائدة له وتطور حياته، وإن كان عكس ذلك فنحن لازلنا في القفص الحديدي ولم نتحرر منه بعد.

إن الإنسان في الوقت الراهن تستولي عليه الوسوسة لأن الإنسان الموسوس تسيطر عليه إنفعالات يعرفون أنها تمنعهم من القيام بما يعطي حياتهم أكبر قدر من الطاقة، ولعل الواقع أكبر دليل على وجود أشخاص موسوسين تستحوذ عليهم مشاعر مختلفة فهناك شخص يجري وراء طموحه وأحلامه لكي يحققها، وهناك شخص آخر يستولي عليه شعور دائم

(1)- المرجع مفسه،ص،494.

بالغضب، وذاك يجري وراء الرفاه والمادة والمال، وهنا لابد من أن نشير إلى أن الطموح والغضب ليست بأمور وعادات سيئة بالنسبة للناس، ولكن يجب التغلب على هذه الوساوس " ولن يقوم المجتمع المدني إلا بدوام إمتلاك الناس الحيوية ما يمكنهم من أن يواجهوا بشجاعة وثبات الإرادة القوية تحديات حياتهم الخاصة "[1]، إذن هكذا يعود القفص الحديدي من جديد لكن هذه المرة ليس حصيلة للحياة البيروقراطية بل نتاج الأفراد الذين يخلقون عدميتهم داخل ذواتهم أي بأنفسهم .

ومن خلال ما ناقشناه أعلاه نستخلص أن هناك الكثير أمام كل واحد منا لمواجهته شخصيا، وذلك إذا كنا نريد خلق القاعدة التي يمكن أن تحفظ المجتمع المدني، ولدينا الخيار و لذلك إذ يمكننا أن نجعل من معايير المجتمع المدني القاعدة أو يمكننا أن ننكر أهمية مشروع المجتمع المدني ككل، فنحن نظهر إرادة قوية للدفاع عن المجتمع المدني وهذا في الحالة الأولى، أما في الحالة الثانية لا نقوم بأي شيء من هذا القبيل، وبناءا عن هذا كله فإن " القيم العظيمة التي تذوب عنها فكرة المجتمع المدني، وبناءا على ما قد يوجد إذا تخيلنا عن فكرة المجتمع المدني من نظام سياسي وإجتماعي ينفي فيه التعبير الكامل عن طموحات تطوير

(1)- المرجع نفسه،ص،496.

الكثير من أوجه العقل يصبح من الواضح أي من الخيارات يجب أن يكون "[1]، ومن ثم لماذا يبدوا لنا أنه من المنطقي الإستمرار في الجهود الساعية لجعل فكرة المجتمع المدني قاعدة أكثر إكتمالا للحياة المعاصرة الآن وفي المستقبل .

إذن من خلال مناقشتنا لمستقبل المجتمع المدني نجد أن هناك العديد من المشاكل والعقبات التي تعيق تصورنا لهذه الفكرة، فالمجتمع المدني لديه من العوائق ما يمنع هذا المصطلح على الظهور، فهناك عوائق خارجية والتي تتمثل في العوائق البيروقراطية التي وضع فيها الفرد داخل قفص حديدي، كما أن هناك عوائق إقتصادية تزيد من ظهور الطبقات وتوسيع ثغرة التمييز والتفرقة بين طبقا المجتمع فالمالك يستغل العامل، إلا أن هذه العوائق الخارجية ليست عائق لدرجة كبيرة أمام العوائق الداخلية لكون الإنسان أو الذات الإنسانية تشكل أكبر عائق لتطور المجتمعات، فالعوائق الشخصية لعلها تكون أصعب العوائق التي تقف بوجه المجتمع المدني ليكون عادل ومنصف.

(1)- المرجع نفسه،ص،497.

الخاتمة

خاتمة:

أخيرا في نهاية هذا البحث المتواضع يمكننا أن نستنتج مما تقدم ما تستهدف إليه آراء جون رولز السياسية بإعتبارها نموذجا أصيلا، فقد توصلنا إلى إعطاء رؤية شاملة لفكره الفلسفي والسياسي ويتمثل أهم ما توصلنا إليه من نتائج أثناء بحثنا هذا فيما يلي:
أولا: إن جون رولز قدم لنا المنظم جيدا، وهو ذلك المجتمع الذي يتقبل فيه جميع المواطنين مبادئ العدالة، ويكون لدى كل شخص فيه رغبة قوية وطبيعية بالعمل بما تقضي به هذه المبادئ، بل وينظرون إليها بوصفها مجسدة في المؤسسات الرئيسية للمجتمع، مجتمع يعيش فيه الناس كشركاء ويدرك كل واحد منهم أن نجاح وإستمتاع الآخرين يعد ضروريا ومكملا لمنفعتهم الخاصة ولنجاحهم وسعادتهم .

ثانيا: كما نجد رولز قد تحدث عن الإجماع المتداخل أوما يسمى بالإجماع المتشابك وذلك في ربطه بين المجتمع المدني والليبرالية السياسية أو ما يسمى أيضا بالإجماع الدستوري، وهو إجماع تتداخل فيه أفكار لمذاهب شاملة لها معقوليتها تدعم الديمقراطية الدستورية، فيقول في الليبرالية السياسية بالإجماع المتداخل سيدعم المواطنين المتميزين بالفاعلية الدستورية وقيم الديمقراطية الدستورية مثلما يفعل ذلك مواطني المجتمع عامة الذين يقبلون هذه القيم لأنها يرونها قيم غير متصارعة صراعا شديدا مع مصالحهم الأساسية، ومن ثم سنصل إلى إتفاق عام مبني على الإحترام المتبادل والمساواة نزوعا نحو الكونية.

ثالثا :كما جاءت نظريته لقيم المجتمع المدني نجد تطرقه إلى العقل العام وهو عقل مواطنين متساويين وأحرار، موضوعه هو الخير العام فيما يتعلق بالمسائل الأساسية للعدالة السياسية، وتتمثل هذه المسائل في نوعين : النوع الأول هي الأساسيات الدستورية أي مسائل تعريف الحقوق والحريات السياسية، والنوع الثاني يتمثل في مسائل العدالة الأساسية التي تتعلق بالبنية الأساسية للمجتمع المدني ومن ثم نهتم بمسائل العدالة السياسية الإقتصادية

وغيرها مما لا يغطيها الدستور، وأن تكون طبيعته وإهتماماته عامة، يتم التعبير عنها في مجموعة من التصورات المعقولة عن العدالة السياسية التي يعتقد بشكل معقول أنها تستوفي معيار المعاملة بالمثل .

رابعا: تطرقنا أيضا إلى نظرة رولز ورأيه عن المؤسسات الإقتصادية الإنسانية التي تعمل وتهدف على بناء مجتمع مدني عادل ومنصف، فالبنية الأساسية للمجتمع المدني هي بناء يتعلق بالمؤسسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية الأساسية التي تشكل معا نظاما يحقق وحدة إجتماعية وتعاونا مستمرا بين المواطنين على مختلف إعتقاداتهم ومناهجهم وإتجاهاتهم من جيل إلى جيل آخر، وهي بنية للديمقراطية الدستورية التي تحمل في طياتها قيما عامة توجه المجتمع نحو ثقافة سياسية عامة لمجتمع ديمقراطي، والبنية الأساسية هي الموضوع الأولي للعدالة حيث ترتكز العدالة كإنصاف بإعتبارها نظرة تقوم بالعملية الإجتماعية، أول ما ترتكز على البنية الأساسية وعلى الترتيبات اللازمة المحافظة على العدالة الخلفية على مدى الزمن لجميع الأشخاص بالتساوي مهما كان جيلهم أو مركزهم الإجتماعي.

خامسا: يعتبر جون رولز الأسرة كمؤسسة أساسية لبناء مجتمع مدني وأن الأسرة جزء من البنية الأساسية، لأن أحد أدوارها الأساسية يتمثل في تأسيس إنتاج المجتمع وإعادة إنتاجه من جيل إلى الجيل الذي سيليه، وفكرة المستقبل الذي تنتهي فيه شؤونه ويزول مجتمعه هي فكرة غريبة عن مفهوم رولز للمجتمع، كما ينظر رولز إلى أفراد الأسرة كمواطنين لهم كل من المساواة التامة ولهم كافة الحقوق الأساسية والحريات والفرص المنصفة.

تعتبر نظرية جون رولز للعدالة ماهي إلا زبدة وحصيلة للنظريات الفلسفية السابقة حول موضوع العدالة إذ تلتقي في كتابه الشهير "نظرية في العدالة " عدة أطياف فكرية قادمة من آفاق فلسفية للمنابع الفكرية لرولز، فقد إستقى مفهوم العدالة التوزيعية من "أرسطو" وإن كان قد أفرغها من حمولتها الأخلاقية، وأخذ عن" إيمانويل كانط " مفاهيم

الإستقلالية والكونية والإستعمال العمومي للعقل، إلا أنه إستلهم كانطية بدون ذات متعالية وإستفاد من نظرية التعاقد عند " جان جاك روسو" وإن كان قد إعتبر نظرية العدالة على قدر كبير من التجريد.

تقوم نظرية العادلة عند جون رولز على تحديد مبادئ العدالة التي يقوم عليها المجتمع المدني، فالعدالة ذات أهمية كبيرة ورئيسية بالنسبة للمجتمع المدني لأن مفهوم العدالة يعد بمثابة القاعدة لتحديد كيفية توزيع المنافع الأساسية على المواطنين بما في ذلك الحقوق والحريات وفرص العمل، إذن إن طبيعة العلاقة بين العدالة والمجتمع المدني عند جون رولز هي علاقة تكاملية وهي علاقة وطيدة حيث أن المجتمع المدني يقوم على مبادئ العدالة، فهذه المبادئ تعتبر الدعامة أو القاعدة الرئيسية لقيام مجتمع مدني عادل لدى رولز وذلك بكل مؤسساته الإقتصادية والإجتماعية.

إلا أن هذه العلاقة الوطيدة الموجودة والقائمة بين كل من العدالة والمجتمع المدني، نجد هناك بعض النقائص لبلوغ هذا المجتمع المدني إذ أن هذا المشروع الراولزي رغم أن له إيجابيات إلا أنه لم يخلوا من بعض السلبيات ومن بينها نجد أن منتقدي فلسفة جون رولز يرون أنه من الصعب تحقيق الكمال المنهجي خاصة في المسائل المتعلقة بفلسفة الأخلاق فمنهج رولز يهدف لتأسيس نظرية معيارية للعدالة على قواعد تعاقدية أو بنائية، لكن الخطوة تبقى تحليلية، كما وصفت نظرية العدالة بأنها مشروعا طوباويا ومثاليا، إذ لا يمكن تجسيده على أرض الواقع، إذ إهتم بالعدالة والمساواة الجماعية أي إهتم بالجماعة وأهمل الفرد بإعتبار المواطن الأمريكي فرد له آرائه الشخصية والذاتية إذ يجب أن يهتم بالحقوق الفردية أولا، فالغرب أو الأمريكيين ليس لهم عادات تجمعهم كجماعة على غرار الوطن العربي، إذن نظريته في العدالة تبدوا مثالية وطوباوية لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع، كما نجد أيضا فكرة قانون الطلاق الموجود في المجتمع الذي يحرم المرأة من عدة حقوق والذي يحرم ويظلم الأطفال أيضا من العيش بسلام ووئام في جو عائلي متدفق بالرعاية والحنان والحب، حيث يكون الطفل متشردا من وراء هذه اللامساواة على أساس الجنس بين

الرجل والمرأة إذ ليست المرأة وحدها من يتضرر من هذا القانون إلا أن التضرر الرئيسي هو الطفل حيث يفقد القدرة على إكتساب الفضائل المدنية، بالإضافة إلى كل هذه النقائص نجد العوائق التي تقف في وجه قيام المجتمع المدني أي كل من العوائق الداخلية والتي تتمثل في العوائق الشخصية بالإضافة إلى العوائق الخارجية والتي تتمثل في العوائق البيروقراطية والإقتصادية .

لقد قدم لنا جون رولز فكرا فلسفيا وسياسيا لا يستهان به، لكونه مفكر له بصمة خاصة به، وإنه في إعتقادنا أن جون رولز قد قدم إسهامات في الفكر الإنساني مقارنة بفلاسفة آخرون ونجده من أكثر الفلاسفة في الفلسفة المعاصرة إهتماما بفكرة العدالة والمجتمع المدني العادل والمنصف، فما من أمل ينشده الإنسان في عالمنا وزماننا يتوق إليه بشغف ما يتوق إليه في مجتمع عادل ومنصف، ووفقا لهذه النظرة الإنسانية نجد الفيلسوف الأمريكي جون رولز والتي تطبعها النظرة التفاؤلية يحرص على فكرة إنسانية عالمية وذلك من خلال التشريع لمجتمع مدني يسوده العدل والإنصاف من خلال كتابه "نظرية في العدالة" 1971.

في الختام إن هذا البحث المتواضع الذي بين يديك عزيزي القارئ إنما يدعوك إلى الغوص في أعماق هذا الفيلسوف وكشف جوانب أخرى من فكره الموسوع، فهو ليس فكرا معجزا لأن ما طرحه من قضايا العدالة إنما سبق أن طرحها من هم قبله، ولكن له بصمته الخاصة به على هذا الطرح، ولعل رصيده وفكره هذا أكثر أهمية من الذي قبله .

في الختام نتمنى أن يكون هذا البحث قد أفادكم ولو بقليل وأن يكون مضمونه قد ساهم في إثراء رصيدكم الثقافي، وزرع فيكم روح التشويق للبحث والتعمق في فكر جون رولز الثري وأن يجد الجيل الصاعد ما يطمح إليه من معرفة لأحد رواد الفكر الأمريكي هو جون رولز

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر:

1-جاكلين روس،**الفكر الأخلاقي المعاصر** ،تر. عادل العوا، عويدات للنشر والتوزيع بيروت 2001.

2 - بول ريكور ، **العادل** ، ج1 ، تر جماعة من المترجمين المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، تونس دون سنة .

3- ستيفن ديلو ،**المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية** ،تر ربيع وهبة، منتدى مكتبة الإسكندرية ، القاهرة ،2000.

4- أوغسطين ، **خواطر فيلسوف في الحياة الروحية** ، تر،يوحنا الحلو ، دار المشرق، بيروت ،1988.

5- جون إهنبرغ ، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة** ،ط1، تر، علي حاكم صالح ، حسن ناضم ،مركز دراسات الوحدة، العربية ، بيروت ، 2008.

6- كانت، **مشروع السلام الدائم** ،ط1، تر،عثمان أمين ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة، 1952.

7- جون رولز، **العدالة كإنصاف إعادة الصياغة** ، ط1، تر حيدر حاج إسماعيل ، مراجعة، ربيع شهلوب ، المنظمة العبية للترجمة، بيروت،2009.

8- جون رولز، **قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام،** ط1،تر،محمد خليل ، إشراف ، جابر عصفور،المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ،2007.

9- جون رولز ، **نظرية في العدالة** ، ليلى الطويل ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2011.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

10- أنطوني دي كرسينى وكينيث مينوجن ، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة** ، ، تر،نصار عبد الله ، مكتبة الأسرة 1992.

11- ول ديورانت ، **قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي** ، ط 6 ،تر ، فتح الله محمد المشعشع ، مكتبة المعارف بغداد ، بيروت 1988.

12- كريم أبو حلاوة ، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني** ، دار الأهالي ، دمشق ، 1998.

13- إتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ،ط3 ، تر ، مهدي محفوظ ،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007.

14- ف.س.نرسيسيان ،**الفكر السياسي في اليونان القديمة** ،ط1 ،تر، حنا عبود ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 1999.

15- الأب جيمس فينيكان اليسوعي ، **أفلاطون سيرته آثاره ومذهبه الفلسفي** ،ط1 ،دار المشرق ،بيروت ، 1991.

16- علي زيغود، **أوغسطينوس مع مقدمات في العقيدة المسيحية والفلسفة الوسيطية** ، ط1، دار إقرأ ، بيروت ،1983.

17- سعيد عبد الفتاح عشور ، **أوربا في العصور الوسطى** ،المكتبة الأنجلو المصرية،1976.

18- جون جاك شوفالييه ،**تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، ط5،تر محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،2006.

19- عبد الرحمان بدوي ،**إيمانويل كانط فلسفة القانون والسياسة** ، وكالة المطبوعات ، الكويت، 1979.

20- أحمد امين ، زكي نجيب محمود ، **قصة الفلسفة الحديثة** ،ط5، مطبعة الحيز للتأليف والنشر ، القاهرة ، ج1،1967.

21- أم الزين بن شيخة المسكيني ، **كانط راهنا والإنسان في حدود مجرد العقل** ، ط1، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، 2006.

22- بناء مجتمع من المواطنين ، **المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين** ، ط1، تر، هشام عبد الله ، مراجعة، فؤاد سروجي ، دار الأهلية ، عمان، 2003.

23- مسارات فلسفية ، ط1، محمد ميلاد ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا ، 2004.

24- ليوشتراوس ،جوزيف كروبسي ، **تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدجير،** تر ، محمد سيد أحمد ، مراجعة، إمام عبد الفتاح ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ج2، 2005.

25- جورج سياين، **تطورالفكرالسياسي**،ج5،تر،راشد البراوي،دار المعارف ،مع مؤسسة فرانكلين للطباعةوالنشر،مصر،دس.

26- **رواد الفكر السياسي الغربي الحديث**، د فضل الله محمد إسماعيل ،دار الجامعة الجديدة ، الأزاريطة ،2008..

27- أنطوني ديك رسبني وكينيث مينوج ،**أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة** ،تر،نصار عبد الله، مكتبة الأسرة،دون بلد،دون سنة.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

28-Hannah Arendt ,**juger sur la philosophie politique de kant**,paris,1991.

29- emmanuelle kant,**projet de paix perpétuelle** ,dominique bourdin , bréal, 2002.

30- John rawls **,théorie de la justice** , trad, par Catherine audard , éd,du sueil ,1993.

31- cyrille rouge pullon **, john rawls,vie œuvre concepts** ,ed ellipses , paris2003.